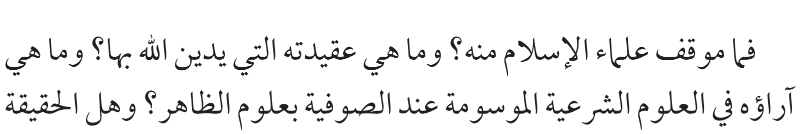
ابن العربي الحاتمي
مواقف وإضاءات


د. عبد الله أحمد الجباري
باحث في الشأن الصوفي

مقدمة:

يعد ابن العربي الحاتمي من الشخصيات العلمية التي حظيت بشهرة عزّ نظيرها في التراث الإسلامي، إذ لا نكاد نجد كتابا من كتب التراجم والطبقات لما بعد القرن السابع إلا ولابن العربي فيه ذكر، نجده مترجما في كتب طبقات الأولياء وتراجم الصوفية ومعاجم المحدثين، ومذكورا ضمن تراجم عدد وافر من الأعلام عبر العصور ممن كان لهم موقف ورأي في شخصه أو علمه أو مصنفاته، إلا أنه لم يكن شخص إجماع، حيث اختُلف في شخصه اختلافا بيّنا، من القول بالتكفير والتفسيق إلى القول بالولاية والصلاح.


فما موقف علماء الإسلام منه؟ وما هي عقيدته التي يدين الله بها؟ وما هي آراؤه في العلوم الشرعية الموسومة عند الصوفية بعلوم الظاهر؟ وهل الحقيقة

عنده مقدَّمة على الشريعة وملغية لها؟ وما هي المحن التي تعرض لها شخصه وعلمه في حياته وبعد وفاته؟

هذه أهم التساؤلات المؤطرة لبحثنا التي عملنا من خلال الإجابة عليها وعلى غيرها مقاربة قضايا البحث وإشكالاته مقاربة موضوعية، بغية تقرير ما بدا لنا صوابه، وترجيح ما تبينت لنا وجاهته، وقد ضم البحث في حلته النهائية مبحثين مع مقدمة وخاتمة؛ خصصت المبحث الأول منه للحديث عن مواقف العلماء من محيي الدين بن العربي الحاتمي حيث أبرزت من خلاله مواقف المشنعين عليه والمعتدلين في شأنه والمثنين عليه، كما أدرجت ضمن ثناياه موقف بعض العلماء الذين تراجعوا عن تكفيره والتنقيص من قدره، وختمته بمناقشة بعض الآراء والمواقف.

أما المبحث الثاني فجعلته إضاءات علمية خاصة بابن العربي الحاتمي، عرّفت من خلاله بعلم الرجل، وكشفت عن بعض مواقفه وآرائه من دون واسطة، حيث يممت وجهي شطر رسائله ومصنفاته لأتعرف من خلالها على أهم مرتكزات عقيدته التي يدين الله بها، ثم بعض آرائه في الفقه وأصوله، لأخلص إلى مسألة بالغة الأهمية، وهي أنه عالم مجتهد غير متقيد بأي مذهب من المذاهب المتبعة، على عكس ما تداوله المؤرخون والباحثون من القول بظاهريته. وأبرزت من خلال مباحث هذا الفصل أيضا أن ابن العربي وإن اشتهر بالتصوف فإنه لم يقتصر عليه ولم يبق حبيس فضائه، بل كان من محدثي الأمة وحفاظها، بيّنت ذلك وأوضحته من خلال سرد أهم شيوخه ومسموعاته وأهم مصنفاته الحديثية، إضافة إلى عنايته بالرواية والأسانيد؛ وأوضحت بعد هذا رأيه في الشريعة والحقيقة، وهل تعد إحداهما ملغية للأخرى؟ وهي مسألة بالغة الحساسية عند الباحثين في مجال الدراسات الصوفية، وختمت الفصل بحديث مقتضب عن لغته، وأهم خصيصة يتميز بها أسلوبه، وهي الإيغال في التعقيد والترميز، وهو الأمر الذي كان سببا رئيسا في المحن التي ابتلي بها في حياته وتعرض لها فكره بعد وفاته.

ولا يفوتني أن أنبه إلى مسألة ذات أهمية كبرى في بحثنا، وهي أن عَلمين اثنين من أعلام الغرب الإسلامي اشتهرا بابن العربي، أحدهما القاضي أبو بكر المعافري المالكي صاحب أحكام القرآن والعواصم من القواصم وغيرهما، وثانيهما الشيخ محيي الدين الحاتمي المرسي - موضوع بحثنا – صاحب الفتوحات المكية وفصوص الحكم وغيرهما، لكن اشتهر الثاني باسمه مُنكَّرا، فصار الأول ابن العربي والثاني ابن عربي، والصواب أن كليهما بالتعريف، ذكر ذلك غير واحد ممن اطلع على اسمه المكتوب بخطه، منهم السيد مرتضى الزبيدي،[1] والإمام الشعراني،[2] وغيرهما، وهذا موافق لما جرى به العمل عند المغاربة حين يسمون أبناءهم باسمي العربي أو محمد العربي بالتعريف، ولعل التنكير الذي لحق اسمه كان للتفرقة بينهما،[3] أو لشهرته بين العجم الذين ينطقون العربية نطقا غير سليم، فيعرفون المنكّر وينكرون المعرّف،[4] وبما أن الاسم الحقيقي هو المحلى ب «ال» فإنني اعتمدته في سائر البحث واتخذت هذا التدقيق ذريعة للتصرف في النقول المقتبسة من كتب العلماء والباحثين الذين ألِفوا التنكير ودرجوا عليه في كتبهم ومصنفاتهم.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه وأن يجعله خالصا لوجهه، كما أسأله عز وجل أن يوفقنا للقول الصالح والعمل الصالح وأن يجنبنا المزالق والمهالك، إنه سميع مجيب.

المبحث الأول: مواقف العلماء من ابن العربي الحاتمي

اختلف علماء الإسلام في ابن العربي الحاتمي اختلافا كبيرا، وتباينت أنظارهم في شأنه مما لا مجال فيه للتوفيق بين أقاويلهم، وتنازعوا في أمره: بين قائل بكفره وأنه رمز من رموز الإلحاد والزندقة، وبين قائل بولايته وأنه رمز من رموز العارفين، وبين الموقفين موقف معتدل نبينه ونجليه مع الموقفين السابقين من خلال المباحث الآتية:

أ - المبالغة في الحط على ابن العربي الحاتمي

*** موقف تقي الدين ابن تيمية**

حظيت كتب ابن تيمية في عصرنا الحالي بشهرة لم تحظ بها كتب غيره من العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين، واشتهرت بالموازاة مع ذلك بعض آرائه ومواقفه، مثل تكفيره لابن العربي الحاتمي ونسبته إلى الحلول والاتحاد، ولم يكتف ابن تيمية بذلك، بل فصّل في كفره وبرهن عليه، ونسب إليه من الفظاعات ما لا يبقي مجالا للقول بإيمانه، من ذلك أن ابن العربي يزعم أنه فوق النبي عليه السلام،[5] وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته،[6] وأنه «يمدح الكفار مثل قوم نوح وهود وفرعون وغيرهم، وينتقص الأنبياء كنوح وإبراهيم وموسى وهارون».[7] وغير ذلك كثير مما قاله ابن تيمية في حقه، والواحدة من هذه التهم مخرجة من الملة، فكيف بها مجتمعة متظافرة؟

*** موقف البرهان البقاعي**

لم يكتف البقاعي بما قاله ابن تيمية ولم يكرر صداه فحسب، بل أقذع في حق ابن العربي وما بقّى، وكال له من الشتائم ما تترفع عنه عادة ألسنة العلماء وأقلامهم، فوصفه بأن الله لم يخلق خلقا أسفه منه، وأنه بالغ في المروق من الدين،[8] وأنه أكفر المارقين،[9] وأحد أتباع فرعون،[10] وأنه هو وأمثاله «تكلموا في القرآن على وجه يبطل الدين أصلا ورأسا، ويحله عروة عروة، فهم أضرّ الناس على هذا الدين، ومن يؤول لهم أو ينافح عنهم ويعتذر لهم أو يحسن الظن بهم مخالف لإجماع الأمة أنجسُ حالا منهم»،[11] ولم يتوقف البقاعي عند هذا الحد، بل سطّر في تفسيره عبارة تدل على الغلو والمبالغة في الحط على ابن العربي فقال: «فعليه الخزي واللعنة وعلى من قال بقوله وعلى من توقف في لعنه».[12]

ب- الاعتدال في ابن العربي الحاتمي

يعتبر شمس الدين الذهبي نموذجا للاعتدال في شأن ابن العربي الحاتمي، لأنه من غير المغالين في الطعن في شخصه، والتنقيص من شأنه كما هو حال شيخه ابن تيمية، حيث شهد له في البداية بالذكاء واتقاد الذهن وسعة العلم وقوة الحافظة،[13] ورد على مجرحيه ممن اتهموه بالكذب، وبيّن أنه ما تعمد كذبا،[14] وهذا تعديل من الذهبي وناهيك به شهادة.

وفي الوقت نفسه لم يكن متبنيا لمقولات ابن العربي ومسلّما لها، بل كان متوقفا في أمرها منتقدا لبعضها، خصوصا كتابه فصوص الحكم الذي اعتبره من أردئ تآليفه الذي «إن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر»،[15] ومع ذلك فإن الذهبي لم يبادر إلى التكفير ولم يستعجله كما فعل شيخه، بل حسّن الظن به واتخذ له الأعذار تلو الأعذار، من ذلك قوله: «ولعل ذلك وقع منه في حال سكره وغيبته فنرجو له الخير»،[16] وكرر أكثر من مرة احتمال توبته من مقولاته التي ظاهرها كفر وزندقة، فقال: «ولو رأى كلامه هذا لحكم بكفره إلا

أن يكون ابن العربي رجع عن هذا الكلام وراجع دين الإسلام فعليه من الله السلام»،[17] وقال في موضع آخر: «إن كان محيي الدين رجع عن مقالاته تلك قبل الموت فقد فاز، وما ذلك على الله بعزيز»،[18] ولم يكتف بهذا الاحتمال، بل انخرط في سلك من قال بجواز ولايته وعرفانيته فقال: «إنه يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنابه عند الموت، وختم له بالحسنى».[19]

إن ما قاله الذهبي في ابن العربي له وزنه واعتباره لعدة أسباب، أهمها أنه كان مطلعا على كل ما قيل فيه ومع ذلك لم يتبنّ مقولات المكفرين لغلوها وشططها، يؤيد ذلك ويعضده أنه من علماء السلف المعروفين بوقوفهم مع حدود الشريعة والالتزام بأحكامها إلى أقصى حد، ولو تيقن من زندقة ابن العربي وإلحاده لما قال باحتمال ولايته، ولما تردد في ثلبه والقول بمروقه وكفره.

ج- الثناء على ابن العربي الحاتمي

لم تفتح مغاليق مقولات ابن العربي الحاتمي على كثير من أهل العلم فأطلقوا عنان ألسنتهم في حقه، ففسّقوا وكفّروا، إلا أن الإجماع لم ينعقد على رأيهم، بل هم مقابَلون بأكثر منهم من أعيان علماء المذاهب وكبار المجتهدين عبر العصور، ممن كُشف لهم عن تلك المقولات فأوضحوها ونصروها، وأثنوا الثناء الجميل على قائلها، ووصفوه بغزارة العلم وعلو درجة الولاية، منهم:

* المعاصرون لابن العربي

ينبغي التذكير أن العلماء وعموم الناس قلّما يثنون على أقرانهم ومعاصريهم للمنافسة السائدة بينهم، وما كان بين السيوطي والسخاوي من التحامل والوقيعة في بعضهما البعض أفضل مثال وخير نموذج على ذلك، لهذا قيل: «المعاصرة حجاب»، ومع ذلك ألفينا كثيرا من أهل العلم لم يترددوا في الثناء على ابن العربي الحاتمي وإطرائه رغم معاصرتهم له بل ولقاء بعضهم به، وتعرفهم عن كثب على أفكاره وآرائه، أولهم ابن النجار (ت643هـ) الذي لقيه وسمع منه بعض شعره، ووصفه بالزهد والورع،[20] ثانيهم الحافظ زكي الدين المنذري (ت656هـ) الذي حلاه بالشيخ الأجل،[21] وثالثهم ابن مسدي (ت663هـ) الذي وصفه بما يدل على الإعجاب والانبهار بشخصه، ومن جملة ما وسمه به، أنه ممن خاض في بحر الإشارات، وتحقق بمجال العبارات، حتى ضربت عليه العلمية رواقها، وأنه جميل الجملة والتفصيل، محصل للفنون أحسن تحصيل.[22]

ولم تكن الإشادة بابن العربي مقتصرة على من ذُكر، بل كانت ملازمته وصحبته والتعلق به والإفادة من علمه أمرا عاما، وعملا شائعا بين الناس، حتى قيل: «ولم يصحبه أحد إلا وتغالى فيه، ولا يخرج عنه أبدا ولا يفضل عليه غيره ولا يساوي به أحدا من أهل زمانه»،[23] ومعلوم أن ابن العربي لم يصل إلى هذه الرتبة بسحر أو شعوذة أو حيل وألاعيب استطاع أن يستحوذ بها على الجماهير ويسيطر بها على عقول العامة، بل تأثر به وغالى في حبه كل من صحبه وتعرف عليه من كل طبقات المجتمع وشرائحه، لما لمسوا فيه من علم وفضل وورع وكرامات.

وإذا كان أعرف الناس بالناس هم المعاصرون، وإذا تقرر ثناء معاصري ابن العربي عليه، لم يبق لأحد من تهمة تلصق به إلا ما توسل به البعض من شبهات لا ترقى إلى مستوى القرائن، بناء على خلاف مذهبي أو غيره، ومن هؤلاء الحافظ ابن حجر العسقلاني

رحمه الله تعالى الذي قال ما نصه: «وقد اغتر بالمحيي بن العربي أهل عصره، فذكره ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد، وابن نقطة في تكملة الإكمال، وابن العديم في تاريخ حلب، والزكي المنذري في الوفيات، وما رأيت في كلامهم تعريجا على الطعن في نحلته كأنهم ما عرفوها»،[24] والعبارة الأخيرة من كلام ابن حجر تدل دلالة واضحة على أنه يعتبر الطعن في ابن العربي من باب السماء فوقنا، وأنه لا يستقيم ذكره دون ثلبه وتجريحه، بل حاول أن يسوغ خلو مقالات المعاصرين من الطعن والتجريح بمسوغات واهية، منها «كأنهم ما عرفوها»، ولم يصدر هذا التعليل الضعيف الواهي من إمام عظيم وعلَم شهير كابن حجر إلا لخلافه مع عموم الصوفية وانحرافه عنهم، إذ من غير المعقول أن تغيب أخبار ابن العربي -وهو أشهر من نار على علم في عصره- على أمثال الإمام المحدث زكي الدين المنذري، ومن المستبعد جدا ألا يطلع على أخباره معاصره ابن العديم (ت660هـ) الذي قال في حقه ابن العماد: «كانت له معرفة تامة بالحديث والتاريخ وأيام الناس»،[25] أما ابن النجار فلم يعاصره فحسب بل التقى به وسمع منه، وكلامه مقدّم على كلام ابن حجر في هذا الباب.

*** المتأخرون عن ابن العربي الحاتمي**

امتد ثناء العلماء على ابن العربي الحاتمي عبر العصور من المشارق والمغارب، من المحدثين والفقهاء ونوابغ الأعلام، وإن كان المقام لا يسمح بالاستقصاء والاستيعاب، فإنه لا مناص من ذكر نماذج وأمثلة تدل على علو قامة ابن العربي وسمو مكانته عند جمهور العلماء، من ذلك ما حلاه به أبو العباس الغبريني (ت704هـ) من سامي النعوت والأوصاف، من قبيل «الشيخ الفقيه الجليل الحافظ المتصوف المحقق»،[26] ووصفه كمال الدين ابن الزملكاني (ت727هـ) بما لا يحيد عن التعظيم لجنابه، فوصفه بالبحر الزاخر في المعارف الإلهية،[27] وناهيك بها شهادة، ولم يختلف الصلاح الصفدي (ت764هـ) عن سابقَيه، بل مدح وأطرى، ولم يكن تمجيده مبنيا على غير أساس، بل بعد اطلاع على مصنفات ابن العربي وتأمل في ثناياها، خصوصا كتاب الفتوحات المكية الذي أعجب به غاية الإعجاب لِما رأى فيه من «دقائق وغرائب وعجائب ليست توجد في كلام غيره، وكأن المنقول والمعقول ممثلان بين عينيه في صورة محصورة يشاهدها، متى أراد أتى بالحديث أو الأثر ونزله على ما يريده، وهذه قدرة ونهاية اطلاع وتوقد ذهن وغاية حفظ وذكر»،[28] أما الفيروزابادي (ت817هـ) صاحب القاموس فقد كان منافحا عنه ومناصرا، ولم يكتف بتطريز شرحه على صحيح البخاري بكلام ابن العربي فحسب، بل أفرده بالتأليف وأشاد به وبعلمه غاية الإشادة، ومما قاله في حقه «أنه كان شيخ الطريقة حالا وعلما، وإمام التحقيق حقيقة ورسما، ومحيي رسوم المعارف فعلا واسما»،[29] ثم أضاف: «ولا غرو، فإنه صاحب الولاية العظمى والصديقية الكبرى فيما نعتقده وندين الله به»،[30] ومع كل ما قاله من الثناء والإطراء -مما ذكرته وما لم أذكره- فإنه اعترف بتقصيره وقصور شهادته عن مقام ابن العربي الحاتمي، لاعتقاده أنه ما أنصفه، بل هو أسمى مما وصفه.

*** ثناء الفقهاء على ابن العربي الحاتمي**

لم يكن الثناء على ابن العربي محصورا في علماء مذهب معين، بل نوّه به علماء سائر المذاهب وفقهاؤها، كالشيخ زكريا الأنصاري (ت925هـ)

من الشافعية الذي عظمه واعتقده وسماه وليا،[31] والمقري التلمساني (ت1041هـ) من المالكية الذي قرر أن الصواب الذي لا يصح غيره أنه «ولي صالح وعالم ناصح»،[32] والإمام ابن عابدين (ت1252هـ) صاحب الحاشية الشهيرة في المذهب الحنفي الذي لا يذكر ابن العربي إلا محليا إياه بسني الأوصاف مثل «الإمام العارف المحقق سيدي محيي الدين»،[33] و»سلطان العارفين سيدي محيي الدين»،[34] وغير ذلك من عبارات الإشادة والثناء، ولم يشذ الحنابلة عن تعظيم ابن العربي الحاتمي وتبجيله كما قد يتوهم المتوهمون، بل كان كثير منهم مثنيا عليه معجبا به، منهم مفتي مذهبهم في وقته أبو المواهب بن عبد الباقي الحنبلي (ت1126هـ) الذي ذكر في مشيخته حضوره لدروس شيخه محمد بن أحمد الأسطواني الحنفي الخاصة بوصايا الشيخ محيي الدين الذي لا يذكر اسمه إلا مشفوعا بدعائه «قدس الله سره»،[35] مما يدل على علو قدره وسمو مكانته عنده، وله عدة أسانيد يرتبط من خلالها بابن العربي الحاتمي جمعت في آخر مشيخته.[36]

*** ثناء المحدثين على ابن العربي الحاتمي**

ارتبط المحدثون بالنصوص والآثار أكثر من غيرهم من العلماء، واشتهروا بالوقوف مع حدود الشريعة المطهرة إلى أقصى درجة، وكانوا أبعد عن الزندقة أو قبول أهلها، ناهيك عن تعظيمهم أو الثناء عليهم، وهم المشهورون بالجرح والتعديل والتشدد فيه أحيانا، ومع ذلك نجد كثيرا من المحدثين ممن أشاد بابن العربي الحاتمي وأثنى عليه، ولم يكن ثناؤهم تقليدا من غير تمحيص، بل هم أهل الاطلاع والتدقيق، ودونك ما تقدم إيراده من تحلية الحافظ المتقن زكي الدين المنذري لابن العربي ووصفه إياه بالشيخ الأجل،[37] وأكثر خاتمة الحفاظ الإمام السيوطي (ت911هـ) من ذكره في مواضع عديدة من كتبه ومصنفاته، مثل تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية وغيرها، بل أفرده بالتصنيف دفاعا عنه وردا على خصومه في رسالته المشهورة تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي، التي نص فيها على أن القول الفيصل فيه اعتقاد ولايته،[38] وذكر الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (ت1162هـ) في مقدمة مصنفه الشهير كشف الخفاء كتاب الفتوحات المكية ولم يذكر اسم مؤلِّفه، بل ذكر نعته الذي ينم عن تبجيل وتعظيم فقال: «وفي الفتوحات المكية للشيخ الأكبر قدس سره الأنور»،[39] ولم يكن الشيخ المحدث محمد عبد الرؤوف المناوي يكتم إعجابه بابن العربي ويخفيه، بل كان يعلن ذلك ويفشيه، ويمزج مصنفاته وتآليفه بنقول واقتباسات من الفتوحات وغيرها، ومن اطلع على فيض القدير علم كثرة ذلك منه رحمه الله، وغالبا ما يحليه بألفاظ الإجلال ويشفعها بالدعاء مثل: «قال العارف ابن العربي رضي الله عنه»، وأحيانا يختلف معه وينتقد بعض آرائه دون الانجرار إلى التفسيق والتبديع والبذيء من الأقوال، بل مع الإجلال والاحترام التامَّين، من ذلك قوله: «وكذا ما جزم به في الفتوحات من صحة الإيمان عند الاضطرار وأن فرعون مؤمن، فلا التفات لذلك وإن كنا نعتقد جلالة قائله، فإن العصمة ليست إلا للأنبياء».[40]

وأعجب به كثير من مشاهير أهل الحديث المعاصرين، مثل محدث المغرب والشام الشيخ سيدي محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله الذي وصفه بإمام المحققين وصدر الأولياء العارفين،[41] واعتبره المحدث المسند الشيخ عبد الحي الكتاني من كبار

العارفين،[42] أما محدث العصر الحافظ الناقد أحمد بن الصديق فقد كان معجبا به غاية الإعجاب، حتى قال في شأنه: «لم تلد امرأة بعده مثله»، وأقره على ذلك تلميذه وخريجه المحدث الشيخ عبد الله التليدي.[43]

هذه أهم آراء العلماء من الفقهاء والمحدثين وغيرهم من مشاهير الأعلام في ابن العربي الحاتمي، وبقيت الإشارة إلى من غيّر رأيه في شأنه من التنقيص إلى التقدير، ومن الذم إلى التسليم.

د- تراجع العلماء عن ذم ابن العربي الحاتمي

بالغ كثير من العلماء في ذم ابن العربي الحاتمي كما مر بيانه، لكن بعضهم غيّر آراءه وليّن مواقفه، من ذلك الإمام المجتهد محمد بن علي الشوكاني الذي سئل عن ابن العربي وأمثاله، فأجاب السائل برسالة خاصة أسماها الصوارم الحداد القاطعة لعلائق مقالات أرباب الاتحاد، ضمَّنها أبياتا شعرية، أو بالأحرى ضمنها صوارم وأسنة موجهة لرموز تلك الطائفة، لا تبقي مجالا للقول بإيمانهم، منها:

فهم الذين تلاعبوا بين الورى
قد نهج الحلاج طرق ضلالهم
بالدين وانتدبوا لقصد خرابه
وكذلك محي الدين لا حَيَا به

ثم قال:

نهقوا بوحدتهم على رؤوس الملا
إن صح ما نقل الأئمة عنهم
لا كفر في الدنيا على كل الورى
قد ألزمونا أن ندين بكفرهم
فدع التعسف في التأول لا تكن
ومن المقال أتوا بعين كذابه
فالكفر ضربة لازب لصحابه
إن كان هذا القول دون نصابه
والكفر شر الخلق من يرضى به
كفتىً يغطي جيفة بثيابه

لكن بعد مدة من الزمان، تبين له خطأ ما تلفظ به في حق القوم من التكفير والتضليل، وتراجع عما قاله في حقهم من شين الألفاظ وسيء العبارات، وصرح بأن كل ما قاله في حقهم -كان في عنفوان الشباب-، فتراجع عما صدر عنه دون تلكؤ، ولا غرو في تصرفه هذا، فهو القاضي العدل الذي يتمثل أمام عينيه نصيحة عمر بن الخطاب لأمثاله من القضاة،[44] فقال بأوضح عبارة: "وأنا الآن أتوقف في حال هؤلاء وأتبرأ من كل ما كان من أقوالهم وأفعالهم مخالفا لهذه الشريعة البيضاء الواضحة التي ليلها كنهارها، ولم يتعبدني الله بتكفير من صار في ظاهر أمره من أهل الإسلام، وهب أن المراد بها في كتبهم، وما نقل عنهم من الكلمات المستنكرة (...) قاض على قائله بالكفر البواح، والضلال الصراح، فمن أين لنا أن قائله لم يتب عنه، ونحن لو كنا في عصره بل في مصره بل في منزله الذي يعالج فيه سكرات الموت لم يكن لنا إلى القطع بعدم التوبة سبيل، لأنها تقع من العبد بمجرد عقد القلب ما لم يغرغر بالموت".

بالتأمل في هذا الأسلوب نلمس البون الشاسع بين أسلوب "من كان في عنفوان الشباب" الذي يتسرع في إطلاق الكلام من قبيل: "قد ألزمونا أن ندين بكفرهم"، وبين أسلوب عالم ثبت راشد مدرك لمسؤولية ما يلفظ من القول، ثم بيّن أن الكفر نوعان: كفر التصريح وكفر التأويل، وقرر عدم ثبوت النوع الثاني، ثم قال لمن يريد رأيه في هؤلاء النفر: "وفي هذه الإشارة كفاية لمن له هداية"، واغتنم مناسبة حديثه

عن هؤلاء القوم ليسدي غالي النصائح لمن "هم في عنفوان الشباب" وأمثالهم ممن يتسرعون ولا يتثبتون، ألا يقدموا على ثلب أعراض المشكوك في إسلامهم فضلا عن المقطوع بإسلامهم، لما في ذلك الإقدام من جراءة غير محمودة، وبعد عرضه لآثار الغيبة ومفاسدها، قال: "ولا ريب أن أشد أنواع الغيبة وأضرها وأشرها وأكثرها بلاء وعقابا ما بلغ منها إلى حد التكفير واللعن".(45)

مناقشة المشنعين على ابن العربي:

أولا: وقفة مع تقي الدين ابن تيمية

نسب ابن تيمية إلى ابن العربي الحاتمي الكثير من المثالب العقدية المخرجة من الملة، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون من قبيل المبالغة والتهويل، لأن كتب ابن العربي طافحة بالمقولات المناقضة لما نسب إليه، فهو لا يزعم أنه فوق النبي ﷺ كما ادعى ابن تيمية، بل يكثر من ذكره والصلاة عليه والاستشهاد بأحاديثه بل والتأدب معها، حيث دعا إلى عدم رفع السامع صوته عند سرد الأحاديث لقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾،46 وما ذلك منه رحمه الله إلا لأنه لا فرق عنده "بين صوت النبي أو حكاية قوله"،(47) وكيف يدعي أنه فوق النبي عليه الصلاة والسلام وهو القائل: :"ورأيت الرحمة كلها في التسليم والتلقي من النبوة والوقوف عند الكتاب والسنة".(48)

وفي ثنايا حواره مع نفسه تربية وتهذيبا لها، أقسم عليها ألا يتركها على دعواها حتى يعرض أحوالها على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإن وجدها دون ذلك فإنه سيلطف بها وسيعرضها على أحوال أهل الصفة، فإن قصرت عن ذلك فسيعرضها على أحوال عموم الصحابة ثم التابعين...، ثم حذرها من القصور عن شأوهم وإلا فالنار أولى بها، وأنه سيجعل حكمتها ومعرفتها كدِرهم زائف عند صيرفي ناقد، فأجابته نفسه إجابة تبين بجلاء ووضوح مدى تعظيمه للنبي ﷺ وتأدبه مع حضرته، فقال على لسانها: "أما النبي عليه الصلاة والسلام فلا أعرض حالي مع حاله أدبا معه، فإن فلك النبوة ليس لنا فيه قدم، ولا تقوم لك به علي حجة، فإنه البحر الذي يغترف منه الخاص والعام"(49).

أما أن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته وأنه ينتقصهم ففرية عظمى لا يستسيغها من تعرف عن كثب على كتب ابن العربي أو اطلع على سيرته، ويكفي أنه قال في وصيته: "وعامل الرسل بالاقتداء بهم"،(50) وهذا دليل على تعظيمه للرسل عليهم صلوات الله وسلامه.

ومن كان هذا طبعه وهذه عقيدته لا يتصور منه أن يمدح الكفار من قوم نوح وهود وغيرهم كما ادعى ابن تيمية رحمه الله وغفر له، بل يذكرهم ابن العربي في صنف الكفار المهلَكين الخاسرين، والدليل على ذلك أنه ذكرهم في معرض حديثه عن القرآن وخصائصه: "وأما كونه ذكرا فلما فيه من آيات الاعتبارات وقصص الأمم في إهلاكهم بكفرهم كقصة قوم نوح وعاد وثمود وقوم لوط وأصحاب الأيكة وأصحاب الرس".(51)

وبعد هذه البيانات والتوضيحات المقتبسة من مصنفات ابن العربي ورسائله، لم يبق لنا إلا أن نقول بزيف وبطلان ما قاله الشيخ إبراهيم الجعبري بعد

اجتماعه به: "رأيته شيخا نجسا يكذب بكل كتاب أنزله الله وبكل نبي أرسله الله"،[52] وهي المقولة التي تلقفها ابن تيمية وكررها في أكثر من موضع من كتبه ورسائله.

ومن الكفريات التي ألصقها ابن تيمية بابن العربي حتى لا يكاد يذكره دونها، هي نسبته إلى القول بالحلول والاتحاد، وهي تهمة باطلة كما سأبين ذلك في محله، بناء على ما قاله ابن العربي نفسه، أو ما قاله كثير من العلماء الصوفية، وهم من أعرف الناس بمذهبه وآرائه.

لكن ما أود الإشارة إليه في هذا المقام هو أن ابن تيمية اشتهر بإنكار الحلول والاتحاد، لكنه أصيب بلوثة هذه المقالة، فقال بها ونظّر لها وميز بن نوعيها؛ العام والخاص؛ ولنا أن نتأمل في بعض مقولاته رحمه الله:

الحلول عام وخاص:

قال ابن تيمية رحمه الله: "وأما أبو إسماعيل الأنصاري صاحب منازل السائرين فليس في كلامه شيء من الحلول العام، لكن في كلامه شيء من الحلول الخاص في حق العبد العارف الواصل إلى ما سماه هو: "مقام التوحيد"، وقد باح منه بما لم يبح به أبو طالب، لكن كنّى عنه، وأما الحلول العام ففي كلام أبي طالب قطعة كبيرة منه مع تبرّيه من لفظ الحلول".[53]

الاتحاد عام وخاص:

قال ابن تيمية رحمه الله: "والذين يذكرون عن أبي يزيد وغيره كلمات من الاتحاد الخاص ونفي الفرق ويعذرونه في ذلك، يقولون إنه غاب عقله حتى قال: أنا الحق، وسبحاني، وما في الجبة إلا الله، ويقولون إن الحب إذا قوي على صاحبه وكان قلبه ضعيفا يغيب بمحبوبه عن حبه، وبموجوده عن وجده، وبمذكوره عن ذكره، حتى يفنى من لم يكن ويبقى من لم يزل (...) فمثل هذا الحال التي يزول فيها تمييزه بين الرب والعبد وبين المأمور والمحظور ليست علما ولا حقا، بل غايته أنه نقص عقله الذي يفرق به بين هذا وهذا، وغايته أن يُعذر لا أن يكون قوله تحقيقا، وطائفة من الصوفية المدعين للتحقيق يجعلون هذا تحقيقا وتوحيدا كما فعله صاحب منازل السائرين وابن العريف وغيرهما، كما أن الاتحاد العام جعله طائفة تحقيقا وتوحيدا كابن العربي الطائي، وقد ظن طائفة أن الحلاج كان من هؤلاء".[54]

يتبين من هذين الاقتباسين أن الحلول والاتحاد عند ابن تيمية نوعان: عام مطلق، وخاص مقيد، وبالتأمل في كلامه رحمه الله نعلم أنه يعد النوع الثاني مقبولا يعذر صاحبه الذي غاب عقله حتى ولو قال: أنا الحق أو ما شابه ذلك، وقد علق في موضع آخر على حديث (من عادى لي وليا...)، بقوله: "فجعل معاداة عبده الولي معاداة له، فعيْن عدوه عين عدو عبده، وعين معاداة وليه عين معاداته، ليسا هما شيئين متميزين، ولكن ليس الله هو عين عبده، ولا جهة عداوة عبده عين جهة عداوة نفسه، وإنما اتفقا في النوع (...) وهو[55] العبد الولي الذي فيه نوع اتحاد"،[56] فهذا نوع اتحاد، وهو مقبول عنده، أما النوع الأول (الحلول والاتحاد العام) فهو مردود غير مقبول من وجهة نظره بدليل أنه نسبه إلى ابن العربي الحاتمي الذي لا يتردد في تكفيره وإخراجه من الملة.

وإذا كنا نستشف من النقول السابقة أن ابن تيمية يقبل نوعا من الحلول والاتحاد، فإنه في موضع آخر

يصرح ويبوح ولا يكتفي بالكناية والتلميح، فيقول: "وقد يقع بعض من غلب عليه الحال في نوع من الحلول أو الاتحاد، فإن الاتحاد فيه حق وباطل".[57]

فابن تيمية يقول بـ"نوع اتحاد" وبأن منه حق وباطل، ومع ذلك يُقْدم على تكفير ابن العربي الحاتمي الذي يرى أن الاتحاد نوع واحد لا يتجزأ، وأنه باطل كله لا بعضه، وعبارته واضحة صريحة: "ألا تراه تعالى قد أثبت عينك وفصل كونك بقوله إن كنت تنتبه: (كنت سمعه الذي يسمع به)، فأثبتك بإعادة الضمير إليك ليدل عليك، وما قال بالاتحاد إلا أهل الإلحاد، وأما القائلون بالحلول فهم من أهل التفصيل، فإنهم أثبتوا حالاً ومحلاً، وعينوا حراماً وحلاًّ، فمن فصل فنعم ما فعل، ومن وصل فقد شهد على نفسه أنه انفصل".[58]

وعموما، فابن تيمية لم يكن موضوعيا ولا منصفا في حكمه على ابن العربي الحاتمي، لأنه غالى في حقه وعمد إلى تكفيره لمقولات قالها هي عينها مقولات أبي إسماعيل الهروي (ت481هـ)،[59] في منازل السائرين، لكنه تعامل مع الهروي وأقواله بأناة وتمهل، ولم يتسرع في إصدار الأحكام في حقه، فقبل من كلامه وردّ، ووافق وانتقد، ولم يقل بتكفيره، بل استمر في تبجيله وتقديره والتنويه بقدره،[60] ولعل حنبلية[61] الهروي وميله إلى التجسيم[62] شفعا له عند ابن تيمية على عكس ابن العربي الحاتمي رحمه الله.

ثانيا: وقفة مع برهان الدين البقاعي

لعل المطلع على أقوال البرهان البقاعي في ابن العربي الحاتمي يلمس منزلقا منهجيا يعد غاية في الخطورة، وهو أن البقاعي لم يناقش أفكار وآراء ابن العربي الحاتمي، بل اقتصر على السب واللعن والتكفير، وهذا أبعد ما يكون عن النقاش العلمي الرصين، المبني على الإقناع، والمستند إلى الحجة والدليل والبرهان، وما قوله عن ابن العربي أنه أكفر المارقين؛ وأنه أحد أتباع فرعون؛ إلا نماذج وأمثلة من مبالغاته العديدة في حقه، ومنها أنه ادعى الإجماع على ما يقول، وهذا مخالف للواقع الذي بسطناه في مبحث سابق، وأقصى ما يحق له قوله أنه شخص مختلف فيه، أما ادعاء الإجماع فلا أثر له في الواقع.

ومقولة برهان الدين البقاعي رحمه الله وغفر لنا وله في حق الحاتمي: "فعليه الخزي واللعنة وعلى من قال بقوله وعلى من توقف في لعنه"، أبعد ما تكون عن النقاش الفكري والنقد العلمي، لأن الله تعالى لم يتعبدنا بسبّ الآخرين ولعنهم والتحريض على ذلك، بل أُمرنا بالتعفف عن هذه العبارات وأمثالها في حق عموم الناس بله كبرائهم ومشاهيرهم من أمثال ابن العربي الحاتمي، ولعل هذا اللعن والسب وما شابهه من بذيء الكلام الصادر عن البقاعي في حق ابن العربي وأمثاله من صالحي الأمة كأبي حامد الغزالي وغيره، هو السبب الذي جعل الكثير من العلماء يتناولونه بالنقد والتجريح كما نص على ذلك ابن العماد الحنبلي في شذراته: "وانتقد عليه بسبب هذا التأليف (أي: تنبيه الغبي بتكفير عمر بن الفارض وابن العربي) وتناولته الألسن وكثر الرد عليه"،[63] وذهب بعض أهل العلم إلى أن كتبه -على نفاستها- لم تحظ بالقبول بين العلماء لوقيعته في كبار الصالحين، قال ابن حجر الهيتمي: "لقد تواتر وشاع وذاع أن من أنكر على هذه الطائفة لا ينفع الله بعلمه، ويبتلى بأفحش الأمراض وأقبحها، ولقد جربنا ذلك في كثير من المنكرين، حتى أن البقاعي غفر الله له كان من أكابر أهل العلم، وكانت له عبادات كثيرة،

وذكاء مفرط، وحفظ بارع في سائر العلوم لا سيما علمي التفسير والحديث، ولقد صنف كتبا كثيرة أبى الله أن ينفع أحدا منها بشيء"،[64] والمطلع على ترجمة البقاعي يرى العجب العجاب من أقاويل العلماء -من معاصريه ومن بعدهم- في حقه، وله ترجمة مظلمة في الضوء اللامع للسخاوي، وما أظن ذلك كله بناء على المعاصرة بين المترجِم والمترجَم له، بل فيها حظ وافر من الصواب.

ثالثا: مناقشة مقولة سلطان العلماء العز بن عبد السلام

روى ابن دقيق العيد أن شيخه العز بن عبد السلام قال في حق ابن العربي الحاتمي: "شيخ سوء كذاب، يقول بقدم العالم ولا يحرم فرجا"،[65] وهي المقولة التي أطبق مترجمو ابن العربي الحاتمي على نقلها وترديدها مما يحتم علينا التوقف عندها لعدة اعتبارات، أهمها:

أنها صادرة عن عالم مجتهد جليل القدر، هو شيخ مشايخ عصره سلطان العلماء العز بن عبد السلام، وهو أتقى لله من أن يطلق الكلام ويرسله دون تثبت في حق الآخرين.

أن ابن عبد السلام كان معاصرا لابن العربي، لذا كانت مقولته شهادة قادحة فيه ولا شك.

ومع كل هذا فإننا لا نتبنى كلام سلطان العلماء ونعتقد مخالفته للواقع بناء على الآتي:

من المستحيل أن يكون ابن العربي شيخا سيئ الحال وكذابا ولا يحرم فرجا، ومع ذلك لا يذكر معاصروه الذين عرفوه والتقوا به وتتلمذوا له هذه المثالب، وينفرد بنقلها الشيخ عز الدين الذي وإن كان معاصرا له، لكنه لم يلتق به ولم يتلق عنه، ولو كان ابن العربي كما وصفه ابن عبد السلام، لاشتهر أمره وذاع بين الناس، ولما عدله الإمام الذهبي المتفنن في علم الرجال، الخبير بمسالكه وخفاياه، الذي قال عنه: "ما عندي أن محيي الدين تعمد كذبا".

نسب العز بن عبد السلام إلى ابن العربي القول بقدم العالم، وهذا مستبعد جدا، وقوله في عقيدته مناقض لهذا المعتقد، لأنه شهد قولا وعقدا أن الله "كان ولا شيء معه"، وأنه "أبدع العالم كله على غير مثال سبق"،[66] وهو صريح في حدوث العالم لا قدمه، ما يجعله مفتقرا إلى موجد ومسبب، وهو ما برهن عليه بقوله: "فلو دخل العالم في الوجوب النفسي لزم قدم العالم ومساوقته في هذه الرتبة لواجب الوجود نفسه؛ وهو الله؛ ولم يدخل، بل بقي على إمكانه وافتقاره إلى موجده وسببه، وهو الله تعالى".[67]

إذا تقرر أن ابن العربي بريء مما ذكره العز بن عبد السلام ونسبه إليه، كان لزاما علينا أن نوضح مسألة لا تقل أهمية عما سبق، وهي أن سلطان العلماء كانت له مواقف سلبية من الصوفية عموما، ومن ابن العربي على وجه أخص، لكنه لما تعرف على الإمام أبي الحسن الشاذلي تلميذ القطب مولاي عبد السلام بن مشيش رضي الله عنهما، أُعجب بمذهب القوم، وغيّر كثيرا من آرائه ومواقفه في شأنهم، ولعل تجريحه لابن العربي صدر عنه قبل التحول المذكور،[68] يؤيد ذلك أنه كان يعتبره قطب الوقت والزمان في عهده، وقد روى غير واحد من مترجمي ابن العربي عن خادم عز الدين بن عبد السلام أن بعض الفقهاء وصفوه بالزندقة في درس بحضور سلطان العلماء دون أن يعقب عليهم، واتفق أن دعا العز خادمه للإفطار معه ذلك اليوم فسأله عن القطب الفرد الغوث في

زمانه، فتهرب عن الجواب بطريقة جعلت الخادم يلح في السؤال، فكان الجواب صادما، حيث اعترف العز بأن قطب الزمان هو الشيخ محيي الدين، ولما استفسره عن سبب سكوته عما نُسب إليه من الزندقة في مجلس الدرس، فأجابه بقوله: "اسكت، ذلك مجلس الفقهاء"،[69] وهذه الواقعة تبين بجلاء موقف ابن عبد السلام الذي يعتقد فضل وصلاح ابن العربي في خاصة نفسه، لكنه لا يفصح عن ذلك ولا يذيعه أمام الفقهاء الذين لم يتمرسوا بمصطلحات الصوفية وإشاراتهم، ولم يدركوا مرامي عباراتهم ودلالاتها، ويعذرهم في ذلك، لأنه كان مثلهم قبل تعرفه على أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه.[70]

المبحث الثاني: إضاءات علمية

* عقيدة ابن العربي الحاتمي

مُسّت عقيدة ابن العربي الحاتمي وحُشر فيها من المثالب ما لا يعد، فاتُّهم بعقائد كفرية، منها بل أشهرها نسبته إلى القول بالحلول والاتحاد، والواقع الذي نص عليه بنفسه، وسطره بقلمه، وأشهد عليه الله تعالى وملائكته ومن حضر من الروحانيين، أنه كان على عقيدة السلف، من ذلك أنه كان في الصفات مفوضا غير مؤول، يدل على ذلك قوله عن الله عز وجل: "استوى على عرشه كما قاله وعلى المعنى الذي أراده"،[71] ولم يكن ممن وقع في التشبيه والتجسيم، كحال كثير من العلماء الذين تشبتوا بمنهج السلف وغلوا فيه، فأثبتوا لله الحد والتحيز والمكان والجارحة وغير ذلك، بل كان أثريا منزها، يستفاد هذا من قوله: "لا يحده زمان، ولا يقله مكان"،[72] وعند حديثه عن بصر الله نص على: "أن بصره من غير حدقة ولا أجفان".[73]

وعقيدة الحلول والاتحاد لا وجود لها إلا في مخيلة خصومه وشانئيه، أما ما يؤمن به مما هو منصوص في عقيدته فخلاف ذلك ونقيضه، وقد نص في عقيدته على أن الله "تعالى أن تحلَّه الحوادث أو يحلها"،[74] بل نص بوضوح لا لبس معه على نقيض ما نسب إليه، وصدح بأعلى صوته: "ما قال بالاتحاد إلا أهل الإلحاد"،[75] وقرر أيضا بما لا يبقي مجالا للشك في عقيدته أن "من قال بالحلول فهو معلول"،[76] فلم يبق بعد هذا البيان بيان، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

وبرّأ ابنَ العربي من المنسوب إليه كثيرٌ من العلماء المحققين، بينوا أن الحلول والاتحاد مناقض لمذهبه في وحدة الوجود، إذ لا يعقل أن يعتقد الرجل في خاصة نفسه عقيدتين متناقضتين، ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾،[77] قال أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري: "والشيخ الأكبر لا يوجد له حرف واحد في الحلول، ومحال عقلا أن يدعي الحلول وهو ينكر وجود غير الله معه مطلقا، ففي من يحل ولا وجود لغيره معه عنده؟ وهذه الكائنات كلها في قوله أوهام لا حقيقة لها"،[78] وعزا العلامة المفسر سيدي أحمد ابن عجيبة نسبة ابن العربي وأمثاله إلى هذه العقيدة إلى أنهم خاضوا بحار التوحيد، وكوشفوا بأسرار التفريد، "فأرادوا أن يعبروا عن تلك المعاني فضاقت عبارتهم عنها؛ لأنها خارجة عن مدارك العقول، لا تدرك بالسطور ولا بالنقول، وإنما هي أذواق ووجدان؛ فمن عبّر عنها بعبارة اللسان كفّر وزندق، وهذه المعاني هي الخمرة الأزلية التي كانت خفية لطيفة، ثم أظهرت محاسنها، وأبدت أنوارها وأسرارها، وهي أسرار الذات وأنوار الصفات، فمن عرفها وكوشف بها اتحد عنده الوجود، وأفضى إلى

مقام الشهود، وهي منزهة عن الحلول والاتحاد، إذ لا ثاني لها حتى تحل فيه أو تتحد معه".[79]

إذا تقرر هذا عُلم براءة ابن العربي من هذه العقيدة، وسبب نسبته إليها ناشئ عن جهل منتقديه بكثير من ألفاظ الصوفية وتعابيرهم، لأن كثيرا من مقولاتهم أذواق ومواجيد، ومعان ربانية ترد على القلوب من حضرة المحبوب، وأسرار يفتح الله بها على عبده فيرى ما لا يراه الغير من علماء الظاهر، ولا يطيق التعبير عن ذلك ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾،[80] فلا تسعفه العبارة ولا تكفيه، ولا تفيده الإشارة ولا تغنيه، وإذا تلقى كثير من أهل العلم عباراتهم قابلوها بالإنكار، وبديهي منهم ذلك، لأنهم ليسوا من أرباب تلك المسالك، وإنما اطلعوا على تلك العبارات من خلال مؤلفات القوم، وهذا لا يجدي ولا يكفي كما قرره شيوخ التصوف وأهله، قال الشيخ مولاي العربي الدرقاوي قدس الله سره: "إذ الأسرار لا تتلقى من السطور، وإنما تتلقى من الصدور"،[81] وقال سيدي محمد بن عبد الكبير الكتاني الشهيد: "وإنما دائرة المعاني عند العارفين أوسع من دائرة الألفاظ، والصدر أفسح من الكتب المؤلفات"،[82] وقبلهما نص الإمام الغزالي على أن "أسرار هذا العلم لا يجوز أن تسطر في كتاب، فقد قال العارفون: 'إفشاء سر الربوبية كفر'"،[83] وهو ما قرره ابن العربي الحاتمي بقوله: "وكم من شخص لا يقدر أن يعبّر عما في نفسه، وكم من شخص تفسد عبارته صحة ما في نفسه".[84]

* ابن العربي الحاتمي الفقيه

اشتهر عن ابن العربي انتسابه إلى المذهب الظاهري، وتناقل مترجموه مقولة ابن مسدي: "كان ظاهري المذهب في العبادات، باطني النظر في الاعتقادات"،[85] ولعل نسبته إلى المذهب الظاهري كانت بناء على الآتي:

- اتفاقه مع الظاهرية في بعض الفروع الفقهية.

- اختصاره لكتاب المحلى لابن حزم.

رؤيا نبوية حكاها ابن العربي في الفتوحات،[86] ملخصها أنه رأى النبي ﷺ في المنام وقد عانق أبا محمد بن حزم حتى غاب الواحد في الآخر، ثم قال: "فلم نر إلا واحداً وهو رسول الله ﷺ، فهذه غاية الوصلة"، ولهذه الرؤيا دلالات عديدة، منها أن فقه ابن حزم هو فقه الرسول عليه السلام سواء بسواء.

لكن، هل يصح لنا أن نسلم بصحة دعوى انتسابه إلى المذهب الظاهري بناء على ما سبق؟

رد ابن العربي على من نسبه إلى مذهب معين:

يعسر على المتتبع لمؤلفات ابن العربي الحاتمي استساغة القول بانتسابه إلى مذهب معين وتقيده بأقوال أئمته، وكل من اطلع على تراثه يجزم بأن الرجل جامع لأدوات الاجتهاد محصل لشروطه، مالك لأزِّمة العلوم من لغة وحديث وأصول وكلام وغيرها، إضافة إلى ذكاء حاد وتوقد ذهن، بل هو بحر لا ساحل له من العلوم والمعارف، ولعله بلغ إلى علمه نسبته إلى مذهب من المذاهب المتبعة، فرد على من زعم ذلك بقوله:

لقد حرم الرحمن تقليد مالك
وأحمد والنعمان والكل فاعذروا[87]

ولعل هذا البيت أحد أسباب نسبته إلى الظاهرية، لأن نفيه الانتساب إلى المذهب المالكي - المذهب المعمول به في الأندلس والمغرب - يوهم انتسابه

إلى الظاهرية، لوجود مذهبهم في الأندلس، وتداول مصنفاتهم وآرائهم، وشهرة أئمتهم في تلك الديار، وفي مقدمهم ابن حزم الذي جادل أئمة المالكية وانتقد مقولاتهم وناظر أعلامهم.

ومن المحتمل أن يكون ابن العربي قد سمع بنسبته إلى الظاهرية فرد على ذلك بقوله:

لست ممن يقول قال ابن حزم

لا ولا أحمد ولا النعمان[88]

إذا ثبت أن ابن العربي الحاتمي لم يكن منتسبا إلى مذهب من المذاهب المتبوعة، لزم القول باجتهاده، وهو ما قرره ابن خلكان،[89] وغيره، لكنه وافق بعض الأئمة والمذاهب في اجتهاداتهم وآرائهم، ولا يضيره ذلك، لأنها موافقة اجتهاد لا موافقة تقليد، وموافقاته لبعض الآراء الظاهرية لا تعني بالضرورة انتسابه إلى مذهبهم، يتجلى ذلك من خلال نظرته لبعض الأصول الشرعية، وأهمها القياس:

*** ابن العربي والقياس**

نص ابن العربي في مواضع عديدة من كتبه على أن الفقه لا يحتاج إلى قياس، وقال بمنعه وعدم العمل به في خاصة نفسه، من ذلك قوله عند حديثه عن أصول أحكام الشرع : "واختلف العلماء في القياس، فمن قائل بأنه دليل وأنه من أصول الأحكام، ومن قائل بمنعه وبه أقول"[90]، وقال أيضا: "وأما القياس فلا أقول به ولا أقلد فيه جملة واحدة"[91].

لو اكتفينا بهذه النقول التي تبين بجلاء موقف ابن العربي الصريح الواضح من القياس، لقلنا بأنه ظاهري المذهب، ولما ميزنا بينه وبين بلديه ابن حزم، بيد أنه يختلف عنه وعن عموم الظاهرية في قضايا متعلقة بالقياس ذاته، أهمها :

امتناع ابن العربي عن القياس وقبوله من الغير:

أسهب ابن حزم في الاستدلال على منع القياس وأطال النفس في ذلك، وخلص إلى أنه باطل كله،[92] وأنه "عين الباطل"،[93] ولما كان كذلك فإنه لم يميز بين خاصة نفسه وبين عموم الفقهاء والمجتهدين، بل عمم حكمه على الجميع، ولم يكتف بهذا، بل عمد -بمناسبة وغير مناسبة- إلى تفنيد الآراء الفقهية المبنية على القياس ليبين بطلانها وزيفها، وتطاول على أهل القياس ووصفهم بقبيح النعوت وسيء الأوصاف، مثل المتحذلقين والمتنطعين،[94] وغير ذلك.

أما ابن العربي الحاتمي فميز بين نفسه وبين غيره في الأخذ بالقياس، فمنعه على نفسه وقبله من غيره الذي يرى حجيته، وهذا ما يدل على أنه لا يعتبره "عين الباطل" كما قال ابن حزم، إذ لو كان موافقا له ولعموم الظاهرية في هذا الحكم لما قبله من غيره مطلقا، قال ابن العربي: "وإن كنا لا نقول بالقياس فلا نخَطِّئ مثبته إذا كانت العلة الجامعة معقولة جلية يغلب على الظن أنها مقصودة للشارع"،[95] وقال أيضا: "مع أنا لا نقول بالقياس بالنظر إلينا، ونقول به بالنظر لمن أداه إليه اجتهاده، لكون الشارع أثبته"،[96]وهل يعقل صدور مثل هذا الكلام عن ظاهري؟ وهل توجد في كتب الظاهرية عبارات من قبيل: "العلة الجامعة المعقولة الجلية؟" وما معنى أن "الشارع أثبته؟"

قدّم النبي العصر وصلاها مع الظهر، وأخّر المغرب وصلاها مع العشاء، ولم يكن هذا الفعل من النبي عليه السلام -حسب ابن العربي- إلا "لأجل أهل القياس، فإن الله قد علم من عباده أنهم بعد

رسول الله ﷺ يتخذون القياس أصلا فيما لا يجدون فيه نصا من كتاب ولا سنة ولا إجماع، فوفق رسول الله ﷺ إلى الجمع في هذا اليوم بتقديم صلاة العصر وتأخير صلاة المغرب، ليقيس مثبتوا القياس التأخير لهذا التأخير، والتقديم لهذا التقديم"،[97] هكذا إذن أثبت الشارع القياس، وإذا كان ثابتا بالشرع فإنه لا يجوز الإنكار على أهله وتسفيه آرائهم والرد على اجتهاداتهم، "لأن الشارع قد قرره حكما في حق من أعطاه اجتهاده ذلك، فمن تعرض للرد عليه فقد تعرض للرد على حكم قد أثبته الشارع، وكذلك صاحب القياس إن رد على حكم الظاهري في استمساكه بالظاهر الذي أعطاه اجتهاده، فقد رد أيضا حكما قرره الشارع".

وإذا أثبت الشارع كلا الاجتهادين وقررهما، فإنه يلزم كل مجتهد ألا يتعرض إلى تخطئة من خالفه، "فإن ذلك سوء أدب مع الشارع، ولا ينبغي لعلماء الشريعة أن يسيئوا الأدب مع الشرع فيما قرره"،[98] وقال ابن العربي أيضا: "وكل من خطّأ عندي مثبت القياس أصلا، أو خطّأ مجتهدا في فرع كان أو في أصل، فقد أساء الأدب على الشارع حيث أثبت حكمه، والشارع لا يثبت الباطل، فلا بد أن يكون حقا".[99]

وإذا كان حقا، فإن القياس من الأصول المعتبرة شرعا ولا بد، وهنا نلمس تفرد ابن العربي القائل بحجية "القياس"، وحجية "نفي القياس" وثبوتهما شرعا، وهذا لم نتكلف فهمه ولا استنباطه، بل هو منطوق كلامه في فتوحاته: "فأما في الأصول، فالمثبتون القياس دليلا أداهم إلى ذلك اجتهادهم المشروع لهم، وقد علم المخالف لهم من الظاهرية أن كل مجتهد متعبد بما أعطاه اجتهاده، ولكن يقول فيهم أنهم أخطئوا في إثباتهم القياس دليلا، وليس للظاهرية تخطئة ما قرره الشرع حكما، فيثبت القياس دليلا شرعا ويثبت نفي القياس أن يكون دليلا شرعا".[100]

أسباب امتناع ابن العربي عن القياس:

لا ننكر أن لابن العربي تقاطعات وتوافقات مع الظاهرية في مسألة القياس، إلا أنه لا يصل إلى درجة التماهي المطلق معهم، ومن ذلك أن الظاهرية امتنعوا عن الأخذ بالقياس لعدة أسباب، توسع ابن حزم وغيره من أئمتهم في سردها وشرحها، أما ابن العربي فقد استند في امتناعه الشخصي عن القياس إلى عدة أسباب، منها ما كان موافقا للظاهرية، ومنها ما لم يخطر لهم على بال.

أ - الأسباب الموافقة للظاهرية:

ذكر ابن العربي في عدة مواضع من فتوحاته أهم الأسباب التي جعلته يُعرض عن القياس في خاصة نفسه، ومنها ما يتوافق مع أدلة الظاهرية في نفي القياس، من ذلك قوله في المبحث الخاص بالأصول المعتمدة في الفقه: "وإنما امتنعنا نحن من الأخذ بالقياس لأنه زيادة في الحكم، وفهمنا من الشارع أنه يريد التخفيف عن هذه الأمة، وكان يقول: (اتركوني ما تركتكم)، وكان يكره المسائل خوفا أن ينزل عليهم في ذلك حكم فلا يقومون به؛ كقيام رمضان والحج في كل سنة وغير ذلك؛ فلما رأيناه على ذلك منعنا القياس في الدين، فإن النبي ﷺ ما أمر به ولا أمر به الحق تعالى، فتعين علينا تركه، فإنه مما يكرهه ﷺ".[101]

وعلل أيضا سبب امتناعه عن القياس بقوله:

"فإنه طرد علة، وما يدريك لعل الله لا يريد طرد تلك العلة، ولو أرادها لأبان عنها على لسان رسوله ﷺ وأمر بطردها، هذا إذا كانت العلة مما نص الشرع عليها في قضية، فما ظنك بعلة يستخرجها الفقيه بنفسه ونظره من غير أن يذكرها الشرع بنص معين فيها، ثم بعد استنباطه إياها يطردها، فهذا تحكم على تحكم بشرع لم يأذن به الله، وهذا يمنع المهدي من القول بالقياس في دين الله، ولا سيما وهو يعلم أن مراد النبي ﷺ التخفيف في التكليف عن هذه الأمة، ولذلك كان يقول ﷺ: "اتركوني ما تركتكم".[102]

بالتأمل في هذين النصين، يتبين أن ابن العربي يمتنع عن القياس لأنه:

- لم يأمر به الشارع.
- تحكّم في الدين.
- يتنافى مع مبدأ التخفيف عن الأمة.

يضاف إلى ذلك أنه يعد القياس ذريعة للزيادة في الدين، وهذا ما نص عليه صراحة في قوله: "فما حكمنا إلا بالنص وما احتجنا إلى قياس، فإن الدين قد كمل ولا تجوز الزيادة فيه كما لم يجز النقص منه"[103].

ب- الأسباب المخالفة للظاهرية

لم يمتنع ابن العربي الحاتمي عن الأخذ بالقياس للأسباب السابقة فحسب، بل أضاف مسببات أخرى لم يذكرها الظاهرية في مساجلاتهم ومطارحاتهم الأصولية مع عموم أهل المذاهب من أرباب القياس، منها:

*** القياس يقتضي تشبيه الله بغيره:**

ميّز ابن العربي بين عموم الموتى وبين الشهداء، ونص على أن "الشهيد منتقل وإن لم يتصف بالموت"،[104] وانتقد من أطلق لفظ الأموات على قتلى الجهاد، لأن الله نهى أن يقال فيهم ذلك ووصفهم في كتابه بأنهم أحياء يرزقون رغم اشتراكهم مع الأموات "في صورة مفارقة الإحساس وعدم وجود الأنفاس".

بناء على ما سبق، اتخذ ابن العربي التفرقة القرآنية بين الموتى والشهداء رغم الاشتراك في العلة "أدل دليل على إبطال القياس"، لأن هذا القياس رغم وضوحه ووجود العلة الجامعة، أكذب الله أصحابه "وقال لهم ما هو الأمر في المقتول في سبيلي كالمقتول في غير سبيلي".

وإذا كان هذا القياس الواضح الجلي باطلا -عند ابن العربي- بإخبار الله، "فما ظنك بقياس الفقهاء في النوازل، وقياس العقلاء بحكم الشاهد على الغائب في معرفة الله؟ هيهات، صدق الله وكذب أهل القياس على الله، والله لا أشبه من لي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ بمن مثله الأشياء".[105]

*** الكشف أولى من القياس:**

يَعُد ابن العربي نفسَه من العارفين بالله أهل الكشف، وأنه دائم الحضور مع النبي الذي يتلقى عنه الأحكام الشرعية، لذلك يُعْرِض عن الأخذ بالقياس ويقدم عليه الكشف، قال ابن العربي: "إن حكم الرسول لا ينسب إليه خطأ، فإنه لا ﴿يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾، كما أنه لا يسوغ القياس في موضع يكون فيه الرسول ﷺ موجودا، وأهل الكشف النبي عندهم موجود، فلا يأخذون الحكم إلا عنه، ولهذا، الفقير الصادق لا ينتمي إلى مذهب، إنما هو مع الرسول الذي هو مشهود له، كما

أن الرسول مع الوحي الذي ينزل عليه، فينزل على قلوب العارفين الصادقين من الله التعريف بحكم النوازل أنه حكم الشرع الذي بعث به رسول الله ﷺ".[106]

وهذا كلام جلي واضح يبين من خلاله ابن العربي الحاتمي ظنية القياس وقطعية الكشف، لذلك رفض الأول وأعرض عنه، وقال بالثاني واستند إليه لعصمته من الخطأ وسلامته من الزلل، وهذا ما لم يقله أساطين الظاهرية في حجاجهم الأصولي النابذ للقياس والرافض له، لذا يستبعد أن يذكر ابن العربي في مصافهم، أو أن يعد من علمائهم وأئمتهم، ولتوضيح استقلاله المذهبي وتجليته نتذكر قوله ونكرره "ولهذا، الفقير الصادق لا ينتمي إلى مذهب"، وإذا كان هذا حال الفقير الصادق فما بالك بالولي العارف؟

ابن العربي والتعليل:

كثيرا ما يتناول ابن العربي الحاتمي بعض القضايا والفروع الفقهية في كتبه، إلا أن طريقته في ذلك تنأى عن طريقة الظاهرية ومنهجهم، لأنه يذكر المسألة وبعض متعلقاتها الفقهية، ثم يعرج على ما بدا له فيها من العلل والمقاصد الجزئية.

وقبل الحديث عن المقاصد الخاصة والجزئية المتعلقة ببعض الأحكام الشرعية، نجد ابن العربي موافقا تمام الموافقة لعلماء المقاصد المؤسسين لهذا العلم على مقدمات نظرية تعد مسلمات عندهم، من قبيل قول الإمام الشاطبي: "ولنقدم قبل الشروع في المطلوب مقدمة كلامية مسلمة في هذا الموضع، وهي أن وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معا"،[107] فالشريعة وضعت لجلب المصلحة والخير للعباد، وهذا ما قرره من قبل الإمام الحاتمي بقوله: "فمن هذه الحضرة أوجد العالم وأنزل الشرائع لما تضمنته من المصالح، فهي الخير المحض"[108].

وإذا كان هذا هو التعليل العام للشريعة، فلابن العربي تعليلات جزئية خاصة بفروع فقهية، منها تعليلات قائمة على النص، كتعليله للجهر في صلاة الاستسقاء بضرورة استماع المؤتمين إلى الإمام "ليحول بينهم وبين وساوسهم بما يسمعونه من القرآن ليدبروا آياته، ويشغلوا نفوسهم عن وساوسها بالتفكر في معاني القرآن، وليثابوا من حيث سمعهم، فقد يكون حسن استماعهم لقراءة الإمام من الأسباب الموجبة لنزول المطر لكونهم أدوا واجبا بامتثالهم أمر الله بقوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾،[109] والمطر من رحمة الله، وهم ما أخرجهم إلا طلبتهم إياه من الله تعالى، وقد وعد به لمن استمع القرآن"،[110] وهذا التعليل مستند إلى النص، وله تعليلات كثيرة مبنية على الإشارة والذوق، مثل تعليله لمسألة من مسائل صلاة الاستسقاء؛ وهي سنة تحويل الرداء؛ الذي اعتبره "إشارة إلى تحويل الحال الذي أخرجهم من الجدب إلى الخصب، ومن حال شظف العيش إلى رغده، فإن ذلك من الفأل الحسن"[111].

ومن موافقات ابن العربي للظاهرية في الفروع الفقهية، قوله بوجوب الاضطجاع بين صلاتي الفجر والصبح، وأن تاركه عاص، لكن هذا التوافق لا يلزم منه القول بظاهريته، وأهم ما يميزه عنهم ويجعلنا نقرر باطمئنان عدم انتسابه إلى مذهبهم، أنه لم يكتف بتقرير هذا الحكم، بل علله بعلة لا وجود لها في كتب الظاهرية؛ وهم أعداء التعليل وخصومه كما هو معلوم؛ وعلة هذا الوجوب عنده تمييز السنة من

الفرض، وتمييز الركعات الأربع للفجر والصبح عن الركعات الأربع المفروضة في الظهر وغيرها، لأن قيام المكلف إلى الفرض من اضطجاع يعلم أنه قد انفصل عن ركعتي الفجر، أما لو "قام إلى الصبح بعد ركعتي الفجر لالتبست بالرباعية من الصلوات".[112]

يتبين لنا من خلال ما سقته من تعليلات ابن العربي أنه من القائلين بتعليل أحكام العبادات، لكنه لا يعممه على جميع العبادات كالحج الذي نص على أن غالب شعائره تعبدية غير معقولة المعنى، وذلك من خلال عبارته الواضحة الجلية: "وما ثم عبادة هي تعبد محض في أكثر أفعالها إلا الحج".[113]

والغريب من ابن العربي أنه يجتهد في تجلية علل أحكام بعض العبادات وينص عليها، وبعض أبواب فتوحاته دالة على ذلك،[114] وفي الآن نفسه يرجح الرأي القائل بالتعبد وينتصر له تنزيها للجناب الإلهي الأسمى، يستفاد ذلك من قوله: "ولما جهل علماء الرسوم حكمة هذه العبادة من حيث أنهم ليس لهم كشف إلهي من جانب الحق جعلوا أكثر أفعالها تعبدا، ونعم ما فعلوه، فإن هذا مذهبنا في جميع العبادات كلها مع عقلنا بعلل بعضها من جهة الشرع بحكم التعريف أو بحكم الاستنباط عند أصحاب القياس، ومع هذا كله فلا نخرجها عن أنها تعبد من الله، إذ كانت العلل غير مؤثرة في إيجاد الحكم مع وجود العلة وكونها مقصودة، وهذا أقوى في تنزيه الجناب الإلهي إذا فهمت".[115]

ولا يكتفي ابن العربي بتعليل الأحكام والكلام على مقاصدها وغاياتها فحسب، بل يبين أن هذا العلم له أهله، وهم خاصة الخاصة من أولي الألباب، لأنه "لا يقصد المصالح إلا ذو عقل راجح، فاعتبرها الحق فأكرم من رعاها، وألحقها بالشريعة التي استرعاها"،[116] وأما عدم إدراك كنه الأحكام ومقاصدها فهو "من قصور بعض العقول ووقوفها في كل موطن من أدلتها"، وبيّن أنه لا ينبغي لها ذلك، بل عليها أن تنظر "إلى المقاصد الشرعية في الخطاب، ومن خاطب، وبأي لسان خاطب، وبأي عرف أوقع المعاملة في تلك الأمة المخصوصة".[117]

* ابن العربي والتقليد:

بينّا سلفا أن ابن العربي الحاتمي من العلماء المجتهدين، وأنه لم يكن منتسبا إلى مذهب من المذاهب الفقهية المتبوعة، لكن ما يجب التذكير به أنه عاش -قبل هجرته إلى المشرق- في عهد الدولة الموحدية التي عملت على تغيير طريقة ونمط التصنيف والتدريس الفقهيين في المغرب، حيث أقدمت على إحراق كتب الفروع المصنفة وفق المذهب المالكي، ورغم ذلك بقيت للمذهب ولفقهائه مكانة بين الفقهاء والعوام، كما كانت لفقهاء المذاهب الأخرى مكانة في سائر المجتمعات الإسلامية، إلا أن الذي طبع العقل الفقهي العام هو التقليد والتعلق بمقولات السابقين وتكرارها وتلقيها بالانقياد والتسليم، لا الارتباط بالمصادر المعرفية للشريعة الإسلامية والاجتهاد على ضوئها، لذا كان لزاما أن نلمس نوعا من التنافر وعدم الانسجام بين ابن العربي وبعض فقهاء عصره من خلال مؤاخذاته عليهم، وانتقاد كثير من مقرراتهم، كقولهم بوجوب اتباع أئمتهم وتقديم أقوالهم على نصوص الحديث، واعتبار الأخذ بالحديث مضلة، وغيرها من المؤاخذات والانتقادات، كما سجل في فتوحاته بعض تمحلات الفقهاء وتكلفاتهم في تقديم مقولات أئمتهم على الأحاديث النبوية،[118] ولم يكن

ابن العربي بمنأى عنهم مكتفيا بتسجيل ملاحظاته في رسائله وكتبه، بل كان يناظرهم ويجادلهم ويلزمهم بأقوال أئمتهم التي نقلها عنهم أتباعهم الأوائل، من قبيل ما روي عن الشافعي: "إذا أتاكم الحديث يعارض قولي فاضربوا بقولي الحائط"، وغير ذلك مما أثر عن أئمة المذاهب، ولم يقع هذا لابن العربي مع المقلدة في المغرب فحسب، بل بيّن أن هذا النقاش جرى له معهم "مرارا بالمغرب والمشرق".

وابن العربي وإن كان قاسيا في كلامه عن المقلدة، فهو ليس بدعا في ذلك، لأن نفوره وقسوته على أهل التقليد كنفور وقسوة سائر المجتهدين عليهم، أما قسوة عباراته فيمكننا أن نتفهمها إذا استحضرنا أمرين اثنين:

أولهما: تخوفه من السقوط الحضاري الذي قد تهوي فيه الأمة جراء ترسيخ ثقافة التقليد، والذي يتجلى في تجميد القدرات العقلية التي وهبها الله للإنسان، وانتشار ثقافة "ما ترك الأول للآخر".

ثانيهما: النتيجة المنطقية لسيادة منطق التقليد، وهي نسخ الشريعة بالآراء والأقوال المخالفة للدليل، وهو ما نبّه عليه ابن العربي بقوله: "فقد انتسخت الشريعة بالأهواء، وإن كانت الأخبار موجودة مسطرة في الكتب الصحاح، وكتب التواريخ بالتجريح والتعديل موجودة، والأسانيد محفوظة مصونة من التغيير والتبديل، ولكن إذا ترك العمل بها واشتغل الناس بالرأي ودانوا أنفسهم بفتاوى المتقدمين مع معارضة الأخبار الصحاح لها، فلا فرق بين عدمها ووجودها إذا لم يبق لها حكم عندهم، وأي نسخ أعظم من هذا، وإذا قلت لأحدهم في ذلك شيئا يقول لك هذا هو المذهب، وهو والله كاذب، فإن صاحب المذهب قال له إذا عارض الخبر كلامي فخذ بالحديث واترك كلامي في الحش، فإن مذهبي الحديث، فلو أنصف لكان على مذهب الشافعي من ترك كلام الشافعي للحديث المعارض".[119]

* ابن العربي الحاتمي المحدث:

يتميز ابن العربي بثقافته الموسوعية، فهو إمام من أئمة التصوف كما اشتهر بذلك، وهو الفقيه المجتهد المناهض للمقلدة كما سبق بيانه، وهو المحدث الذي انخرط في سلسلة الإسناد، وجالس أهل الرواية والسماع، لذا نجده مترجما في معاجم الحفاظ كالمنذري وابن النجار وغيرهما، ووصفه الغبريني بالحافظ،[120] وشهد له الذهبي بأنه عالم بالسنن والآثار، وأنه ما تعمد كذبا قط،[121] ونقل كلامه ابن حجر مسلّما غير متعقب ولا منتقد،[122] وتوافُق شهادتيهما حجة في هذا الباب.

لن نكتفي بشهادتي هذين الإمامين المحدثين، بل سنبذل جهدنا من خلال هذا المبحث لنتعرف على جهود ابن العربي في الحديث، سواء في مجال الدراسة والتلقي، أو في مجال التصنيف والتأليف،[123] أو غيرهما من المجالات.

أ - شيوخ ابن العربي الحاتمي:

تتلمذ ابن العربي لعدد غير قليل من الشيوخ في شتى فنون المعرفة، وفي علم الحديث خاصة، سمع وروى عن جماعة، منهم: أبو القاسم خلف بن بشكوال (ت578هـ)، والمحدث أبو محمد عبد الحق الإشبيلي (ت581هـ)، والإمام السهيلي (ت581هـ)، ويونس بن أبي الحسن العباسي الهاشمي نزيل مكة (ت608هـ)، والإمام عبد

الجليل القصري (ت608هـ)، وزاهر بن رستم الأصفهاني إمام المقام (ت609هـ)، وعبد الصمد بن محمد بن الحرستاني (ت614هـ)، وإمام الحنابلة بالحرم الشريف البرهان نصر الحصري (ت619هـ) وأبو الخير أحمد بن إسماعيل الطالقاني القزويني (ت622هـ) وغيرهم كثير، إضافة إلى كثيرين ممن أخذ عنهم بطرق غير السماع والتحديث -كالإجازة أو المناولة أو غيرهما من طرق التحمل المعهودة عند أصحاب الحديث- كالحافظ ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق (ت571هـ)، وأبي الطاهر السلفي الأصبهاني (ت576هـ)، وأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت597هـ) الذين أجازوه إجازة عامة.

وغني عن البيان أن السماع والتلقي عن الشيوخ يعد شرطا أساسيا للمحدث، أما التلقي عن الصحف فحسب فلا يفيد ولا يجدي في هذا الباب، وقديما نُصح طالب العلم: "لا تأخذ القرآن عن مصحفي، ولا العلم عن صحفي".

وإذا كان ابن العربي الحاتمي كثير الشيوخ في علم الحديث، فما هي المصنفات التي تلقاها عنهم؟

ب- مسموعات ابن العربي الحاتمي

سمع ابن العربي عددا وافرا من المصنفات والأجزاء الحديثية عن شيوخ عصره، منها: الجامع الصحيح للإمام البخاري، والجامع الصحيح للإمام مسلم، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، وتآليف البيهقي، والأحكام الصغرى والوسطى والكبرى والتمجيد،[124] وتلقين المبتدي والعاقبة كلها لشيخه الحافظ عبد الحق الإشبيلي، والتمهيد والاستذكار والاستيعاب والانتقاء لمحدث المغرب الإمام ابن عبد البر، والمحلى لابن حزم، والمعلم بفوائد مسلم للمازري، وسراج المهتدين لابن العربي المعافري، والروض الأنف لشيخه الإمام السهيلي.

هذا ما نص عليه في إجازته المذكورة التي لم يستقص فيها مسموعاته، بدليل أنه قال بعد سرد أسماء شيوخه وما تلقاه عن بعضهم ما نصه: "ولولا خوف الملال وضيق الوقت لذكرنا جميع من سمعنا عليه ولقيناه"، أما جميع مسموعاته فتنيف عما ذكر بكثير، إذ من غير المعقول أن يتلقى عن شيوخه كل المصنفات السابقة دون أن يتلقى موطأ الإمام مالك مثلا، مع ما للموطأ من مكانة في الأندلس آنئذ، ومن المستبعد جدا ألا يتلقى سنن النسائي وسنن ابن ماجة وغيرهما من المصنفات المشهورة، يؤيد ذلك أنه ذكر أسانيده لكثير من الأئمة في مقدمة كتابه محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار،[125] وضمّنها سنده إلى الإمام مالك وسنده إلى ابن ماجة.

وكعادة المحدثين، فإن ابن العربي لا ينقل من مصنفات المتقدمين إلا إذا تحملها بطريقة من طرق التحمل المعهودة عند علماء الحديث، وقد صدّر كتابه محاضرة الأبرار بمقدمة منهجية نصّ من خلالها على أن كل ما سطره في هذا الكتاب مما نقله من الكتب المشهورة رواه [سماعا أو قراءة أو مناولة أو كتابة]، ثم ذكر جملة من هذه الكتب، منها: المسند للإمام أحمد، ومسند عبد بن حميد، وحلية الأولياء ودلائل النبوة كلاهما للحافظ أبي نعيم، وكتاب العزلة للإمام حَمْد بن إبراهيم الخطابي، ودرجات التائبين ومقامات القاصدين للحافظ الهروي، وكتاب المبتدأ لإسحاق بن بشر القرشي، ومسند الشهاب للقضاعي، والفردوس لأبي شجاع شيرويه الهمداني الديلمي، وأخبار مكة للأزرقي،[126] والمجالسة لأحمد بن

مروان الدينوري المالكي. ثم قال: "إلى غير ذلك من الكتب المشهورة والكراريس والمفاريد والأجزاء الغريبة التي لا تحصى كثرة".

ج – عناية ابن العربي الحاتمي بالإسناد

لعل أهم ما يميز علماء الحديث عن غيرهم هو العناية بالأسانيد والاهتمام البالغ بها حتى صارت شعارا لهم وسمة من سماتهم، فلا تكاد تجد محدثا إلا ويفتتح تصنيفه أو مجلس إملائه بقوله: "روينا بالسند المتصل"، والغرض الأسمى من ذلك عند المتقدمين هو صيانة السنة من الدخيل والموضوع، حتى قالوا: "لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".

ولم يشذ المتأخرون –بل والمعاصرون- من المحدثين عن الاهتمام بالأسانيد، فانخرطوا في تلك السلاسل النورانية قصد نيل بركاتها والاتصال عبر حلقاتها برسول الله ﷺ، ولم يخالف ابن العربي الحاتمي هذه الطريقة المحمودة والسنة المتبعة عند علماء الحديث، فروى سماعا وإجازة ومكاتبة ومناولة...، عن علماء عصره، فتعددت أسانيده وتنوعت، لذا نجده يروي عن الإمام البخاري بثلاثة أسانيد، ويروي عن الإمام مسلم والترمذي وأبي داود والبيهقي بسندين لكل واحد منهم.[127]

د - مصنفات ابن العربي الحاتمي الحديثية

أثرى العلامة ابن العربي الحاتمي الخزانة الإسلامية بمجموعة من المصنفات والرسائل، استحضر أثناء تأليفها -بالإضافة إلى ما يتقنه من معارف وعلوم- ثقافته ومعرفته الحديثية، فأسند فيها أحاديث وآثار، وضمّنها أقوالا وآراء في الصناعة الحديثية مقتبسة من مصنفات كبار علماء هذا العلم الشريف، كشيخه أبي محمد عبد الحق الإشبيلي وغيره، ولم يكتف بهذا فحسب، بل أضاف إلى الخزانة الإسلامية مصنفات حديثية، منها:

- مختصر صحيح البخاري.
- مختصر صحيح مسلم.
- مختصر جامع الترمذي.
- المصباح، في الجمع بين الصحاح.
- الاحتفال، فيما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سني الأحوال.
- اختصار المحلى لابن حزم.[128]
- المحجة البيضاء.[129]
- كنز الأبرار، فيما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأدعية والأذكار.
- مشكاة الأنوار، فيما روي عن النبي ﷺ عن الله تعالى من الأخبار.[130]
- البغية، في اختصار الحلية لأبي نعيم.
- الأربعون المتقابلة.
- الأحاديث الأربعين، في الطوال العين.
- العوالي في أسانيد الأحاديث.
- جامع الأحكام، في معرفة الحلال والحرام.[131]

هذه بإيجاز أهم جهود ابن العربي الحاتمي في المجال الحديثي تجعله مؤهلا ليذكر في مصاف المحدثين المشاهير، لذا قال الشيخ عبد الحي الكتاني: "ولم يخل فهرس من فهارس المتقدمين والمتأخرين للفقهاء

والمحدثين عن ذكر إسناد مؤلفاته وفتوحاته"،[132] ولم يبالغ الغبريني في حقه حين وصفه في عنوان الدراية بالحافظ.

وعلاقة ابن العربي الحاتمي بالسنة ليست مقتصرة على الإسناد والتصنيف فحسب، بل تعدتها إلى تعظيم المحدثين وتبجيلهم والتنويه بشأنهم، وعدم تقديم غيرهم -من الصوفية أو الفقهاء- عليهم، وعدّهم ورثة الرسول ﷺ حقا، لأنهم يروون أحاديثه بالأسانيد المتصلة به، أما "الفقهاء إذا لم يكن لهم نصيب في رواية الحديث فليست لهم هذه الدرجة ولا يحشرون مع الرسل، بل يحشرون مع عامة الناس، ولا ينطبق اسم العلماء إلا على أهل الحديث، وهم الأئمة على الحقيقة، وكذلك الزهاد والعباد وأهل الآخرة من لم يكن من أهل الحديث منهم كان حكمه حكم الفقهاء، لا يتميزون في الوراثة، ولا يحشرون مع الرسل، بل يحشرون مع عموم الناس، ويتميزون عنهم بأعمالهم الصالحة لا غير، كما أن الفقهاء أهل الاجتهاد يتميزون بعلمهم عن العامة".[133]

وما أعلنه ابن العربي وأفشاه من تقديم للحديث وأهله يدل بجلاء ووضوح على جراءة ابن العربي وعدم هيبته مما كان سائدا في بيئته من رواج منقطع النظير لفقه الفروع، ورواية أقوال الفقهاء والاستدلال بها وتعظيم شأنها، مع قلة الاهتمام بالسنة وعلومها،[134] ويرجع سبب اعتناء ابن العربي بالحديث النبوي إلى رؤيا منامية ذكرها ابن عبد الملك في الذيل والتكملة نقلا عن كتاب المبشرات لابن العربي الحاتمي كانت دليلا له في تحصيله العلمي، ونصها: "كان جملة من أصحابنا قبل أن أعرف العلم قد رغبوا وقصدوني محرضين على قراءة كتب الرأي -وأنا لا أعلم بذاك ولا بالحديث- فرأيت نفسي في المنام وكأني في فضاء واسع، وجماعة بأيديهم السلاح يريدون قتلي، ولا ملجأ معي آوي إليه، فرأيت أمامي ربوة ورسول الله ﷺ عليها، فلجأت إليه، فألقى ذراعه إلي وضمني إليه ضما عظيما، وقال لي: يا حبيبي، استمسك بي تسلم، فنظرت إلى أولئك الأعداء فلم أر على وجه الأرض منهم أحدا، فمن ذلك الوقت اشتغلت بتقييد الحديث".[135]

* الشريعة والحقيقة عند ابن العربي الحاتمي

كثيرا ما اتهم شيوخ التصوف بتقديمهم الحقيقة على الشريعة، وأنهم لا يلتزمون بكثير من الأحكام الشرعية بدعوى أنها مفروضة على العامة وموجهة إليهم، أما هم (الخاصة) فيغوصون في بواطن النصوص للتعرف على الحقيقة والدعوة إليها ونشرها بين أتباعهم، كل هذا بناء على التضاد الحاصل بين الحقيقة والشريعة في زعم خصوم التصوف وأهله، فما أثر هذه التهمة في تراث ابن العربي الحاتمي؟ وهل الحقيقة عنده مناقضة للشريعة؟

يصعب على المرء أن يصنف ابن العربي الحاتمي ضمن المعرضين عن الشريعة بدعوى الإقبال على الحقيقة والاكتفاء بها، لأنه لو كان كذلك لما كان فقيها مجتهدا كما سبق بيانه، ولما كان محدثا ذابا عن السنة مدافعا عنها في وجه مشاهير أهل عصره من مقلدة الفقهاء.

وأسطع برهان على تعلق ابن العربي الحاتمي بالشريعة وأحكامها، أنه أسدى إلى قارئ فتوحاته نصيحة نفيسة، يدله من خلالها على التمسك بها والتزام سبيلها اللاحب ومنهجها القويم، فقال: "اعلم وفقك الله أن الشريعة هي المحجة البيضاء؛

محجة السعداء وطريق السعادة؛ من مشى عليها نجا، ومن تركها هلك".[136]

ولما كان تمسك المرء بالشريعة لا يستقيم إلا إذا تفقه فيها وتعرف على أحكامها، فإن ابن العربي أمحض النصح ثانية بكلام لا يقل نفاسة عن سابقه، فحثّ على طلب علم الشريعة ونص على فرْضيته فقال: "فعليك بعلم الشريعة، فإنك لن تعلم حدود الله حتى تقوم بها أو تعرف من يقع فيها ممن قام بها إلا أن تعلم علم الشريعة، فيتعين عليك طلب علم الشريعة لإقامة حدود الله".[137]

ولم يقف ابن العربي عند القول بتعين طلب علم الشريعة، بل طالب بتطبيق أحكامها وجعلها حكما على تصرفات وأقوال الإنسان، بل حكما على خواطره أيضا، لذلك نبه السالكين وحذرهم من مغبة الانزلاق وراء كل ما يخطر في القلب، فطالبهم -وهو الناصح الأمين- بتحكيم الشرع وعرض خواطرهم عليه واتباع ما يوافقه منها، فقال: "وراقب قلبك وخواطرك وزنها بميزان الشريعة الموضوع في الأرض لمعرفة الحق، فإنك إذا فعلت ذلك كنت في أمورك تجري على الحق".[138]

وموازاة مع هذه الدعوة الحاتمية التي تحض على التفقه في الدين وتعلم الأحكام الشرعية، نجد ابن العربي يدعو إلى بذل الجهد في الغوص على المعاني والتعمق فيها، قصد استخراج دررها والتعرف على حقائقها، مع التركيز على عدم تناقض الشريعة والحقيقة، وأن الثانية لا تلغي الأولى، "لأن الشريعة لب العقل، والحقيقة لب الشريعة، فهي كالدهن في اللب الذي يحفظه القشر، فاللب يحفظ الدهن، والقشر يحفظ اللب، كذلك العقل يحفظ الشريعة، والشريعة تحفظ الحقيقة، فمن ادعى شرعا بغير عقل لم تصح دعواه، فإن الله ما كلف إلا من استحكم عقله، ما كلف مجنونا ولا صبيا ولا من خرف من الكبر، ومن ادعى حقيقة من غير شريعة فدعواه لا تصح"،[139] وهذه عبارة صريحة تبين بجلاء لا يكتنفه أدنى لبس أو غموض موقفَ ابن العربي من ثنائية الشريعة والحقيقة.

إذا تقرر أن الشريعة -عند الحاتمي- ليست مناقضة للحقيقة، وأن الأخيرة ليست ملغية للأولى، فما سبب التفريق بينهما؟

لعل الفرق بينهما متفرع عن تفرقة الصوفية بين مفهومي العامة والخاصة وتابع له، وهو ما أشار إليه ابن العربي بقوله: "ولما رأوا أنهم عاملون بالشريعة خصوصا وعموما ورأوا أن الحقيقة لا يعلمها إلا الخصوص فرقوا بين الشريعة والحقيقة، فجعلوا الشريعة لما ظهر من أحكام الحقيقة، وجعلوا الحقيقة لما بطن من أحكامها".[140]

ولما كانت الحقيقة مقصورة على الخاصة فحسب، لزم من ذلك أن ما تتضمنه من معارف وإشارات يغطي مساحة أقل بكثير مما تغطيه الشريعة وأحكامها، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها :

أن أهل الحقيقة ممن كشفت لهم الأسرار لا يبوحون بكثير مما فتحه الله عليهم للعموم، لأنهم سيقابلون في أحسن الأحوال بالتكذيب، ولذلك أوصى العارفون والعلماء الربانيون بالإسرار بالأسرار عمن لم يُحط بها خبرا، ومن هذه الوصايا قول ابن العربي الحاتمي: "ينبغي أن يستر العالم عن الجاهل أسرار الحق (...) فإن الجاهل إذا سمع ذلك أدّاه إلى فهم محظور من حلول أو اتحاد،[141] فينبغي أن يستر ما تعطف الحق

به على قلوب العلماء".[142]

أن الأصل في الشريعة أنها جاءت لمخاطبة العموم، أما أقوال الخاصة وآراؤها فتشكل الاستثناء، وذلك لأنهم تفوقوا عليهم بما وهبهم الله من فهم لا يشاركهم فيه غيرهم، بناء على ما سلكوه من طريق الـمجاهدة والرياضة المقرِّبة إلى الحضـرة الإلـهيـة، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾،[143] لهذا قرر ابن العربي الحاتمي أن "أكثر الشريعة جاءت على فهم العامة، وتأتي فيها تلويحات للخاصة".[144]

* أسلوب ابن العربي الحاتمي

أبرزنا في مباحث سابقة أن اللغة تعجز عن التعبير عما يعيشه الصوفي من وجدان وأذواق، وإذا ما حاول الإفصاح والبوح فإنه يتوسل بالرموز والألغاز مما يزيد لغته تعقيدا وغموضا، فيعسر فهمها على المتلقي الذي يتوهم في الكلام نزقا وخروجا عن العقيدة، فلا يجد بُدا من تكفير صاحب تلك العبارات أو تبديعه وتفسيقه، وكل ذلك ناشئ عن التسرع في الإنكار قبل التأمل والاستبصار، والصوفية أنفسهم يقرون باستحالة إدراك كنه ومغزى لغتهم وتعبيراتهم على من لم يذق خمرتهم التي شربوها، ولم يسلك طريق المجاهدة التي استنهجوها، ويعد الإمام الغزالي –الجامع بين علم الفقهاء (العلم الكسبي)، وعلم أهل الحقائق والأسرار (العلم الوهبي)- خير معبر عن موقفهم إذ يقول في المنقذ من الضلال: "ومن أول الطريقة تبتدئ المشاهدات والمكاشفات، حتى إنهم في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون منهم أصواتا ويقتبسون منهم فوائد، ثم يترقى الحال من مشاهدة الصور والأمثال إلى درجات يضيق عنها نطاق النطق، فلا يحاول معبر أن يعبر عنها إلا اشتمل لفظه على خطأ صريح لا يمكنه الاحتراز عنه، وعلى الجملة، ينتهي الأمر إلى قربٍ يكاد يتخيل منه طائفة الحلول، وطائفة الاتحاد، وطائفة الوصول، وكل ذلك خطأ"،145 وقال الشيخ أحمد ابن عجيبة: "إذا انفرد القلب بالله وتخلص مما سواه فهم دقائق التوحيد وغوامضه التي لا يمكن التعبير عنها، وإنما هي رموز وإشارات لا يفهمها إلا أهلها ولا تفشى إلا لهم، وقليل ما هم، ومن أفشى شيئا من أسرارها مع غير أهلها فقد أباح دمه وتعرض لقتل نفسه كما قال أبو مدين رضي الله عنه".[146]

ولغة ابن العربي الحاتمي لا تشذ عن هذا النهج ولا تحيد عنه، فهي مليئة بالرموز أسوة بالقرآن المليء بالأمثال، لأن الرموز والألغاز عنده "ليست مرادة لأنفسها، وإنما هي مرادة لما رمزت له ولما ألغز فيها، ومواضعها من القرآن آيات الاعتبار كلها، والتنبيه على ذلك قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾،[147] فالأمثال ما جاءت مطلوبة لأنفسها وإنما جاءت ليعلم منها ما ضربت له وما نصبت من أجله مثلا"،[148] وهذا الرمز واللغز المستعمل في المتن الحاتمي يراد به "الكلام الذي يعطي ظاهره ما لم يقصده قائله"،[149] هنا تتجلى خطورة استعمال الرمز حيث يقصد الملقي معنى لا يفهمه المتلقي ولا يدركه، خصوصا وأن الملقي يتحدث أحيانا باسم الحضرة الإلهية، حيث يجعل ذاته رمزا لله "فأنا لغز ربي ورمزه، ومن عرف أشعار الألغاز عرف ما أردناه"،[150] وابن العربي نفسه يتفهم من يُقدم على تكفيره بناء على قراءة متعجلة وسطحية لمتنه، لأن معناه الحقيقي غير ظاهر للعموم، بل هو معنى مضمر في القلب والروح، لا يستطيع المتلقي الوصول إلى كنهه إلا بعد معاناة ومكابدة معرفية، فيقول:[151]

ألا إن الرموز دليل صدق
وإن العالمين له رموز
ولولا اللغز كان القول كفراً
فهم بالرمز قد حسبوا فقالوا
فكيف بنا لو أن الأمر يبدو
لقام بنا الشقاء هنا يقينا
ولكن الغفور أقام سترا
على المعنى المغيب في الفؤاد
وألغاز لِيُدعى بالعبــاد
وأدّى العالمين إلى العناد
بإهراق الدماء وبالفساد
بلا ستر يكون له استنادي
وعند البعث في يوم التنادي
ليسعدنا على رغم الأعادي

ومن نماذج الإلغاز في لغة ابن العربي الحاتمي مما يدل ظاهره على الكفر الصريح المبيح لإهراق الدماء والفساد أنه قال نظما:

يــا مــن يــرانــي ولا أراه
كــم ذا أراه ولا يــرانــي

فسئل عن معنى هذا الكلام الغريب الذي قد يتبادر إلى ذهن المتلقي أنه ينفي من خلاله رؤية الله له، فأجاب نظما:

يــا مــن يــرانــي مجرمــاً
كــم ذا أراه مــنــعــمــاً
ولا أراه آخـــــــــذاً
ولا يــرانــي لائـــــذا[152]

فتبينت صحة مقولته، وأن قائلها سليم الاعتقاد على عكس ما قد يتبادر إلى الأذهان.

ومن كلامه الغامض أيضا قوله: "بذكر الله تزداد الذنوب"، وظاهر هذا الكلام معارض لنصوص الشرع مصادم لها، لأنها تدعو إلى الإكثار من ذكر الله، وتنص على أنه سبب لمحو الذنوب لا زيادتها، لكن الحافظ أبا الفيض أحمد بن الصديق الغماري بيّن المعنى الحق لهذه المقولة وجلاّه على وجه يزيل التعارض المتوهم بينها وبين نصوص الشرع، ووجه ذلك "أن ذكر المذكور إنما يكون عند الغفلة عنه والبعد منه، أما من كان حاضرا معه لا يغيب عنه لحظة ثم ذكره كان دليلا على سوء أدبه معه، أو بعده عنه، وإلا فمن كان جليسا للملك مثلا لا يتصور أن يذكره أو يمدحه، وإنما يتصور ذكره ومدحه مع الغير في حالة البعد عنه.

وهناك وجه آخر لتصحيح كلامه، فالذكر من طبعه أنه يقرب إلى الله والآخرة، ويهذب الأخلاق، ويرفع الحجاب، ﴿ألا بذكر الله تطمئن القلوب﴾، ﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر﴾، وإذا كان الذاكر غير منته عن الفحشاء والمنكر، ولا مطمئن القلب كما أخبر الله تعالى، كان ذكره وبالا عليه، وأعظم الذكر القرآن، وقد ورد "رب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه"، وورد أيضا "اقرأ القرآن ما نهاك، فإذا لم ينهك فلست تقرأه"، فذكر أمثالنا لله تعالى والقرآن يزيدنا ذنوبا بنص القرآن، فأي شيء فيه مستغرب؟". [153]

*** محنة ابن العربي الحاتمي**

للناس في تلقي المعارف والعلوم الكسبية طريق معهود معلوم، هو طريق الفكر والتعلم، لكن كثيرا من الصوفية تميزوا بتلقي كثير من المعارف والعلوم الوهبية عن طريق الكشف، بناء على ما سلكوه من المجاهدة والخلوة والرياضة...، فانجلت مرآة قلوبهم حتى صارت لها القابلية لتلقي هذه الكشوفات، لكن لم تكن لهم القدرة على التعبير عنها لسببين رئيسيين:

أحدهما: أن اللغة تعجز عن التعبير عما يتوارد على النفس من الفيوضات والإشارات، حيث إذا رغب أحدهم في التصريح بها فإن العبارات لا تسعفه، أو بالأحرى تجده يستعمل من العبارات والأساليب ما يتوقف عنده غير السالكين، فيعسر عليهم فهم مقصده ومغزاه، قال مجد الدين الفيروزآبادي صاحب القاموس: "إذا أعطى الله الكرامات للأولياء -التي هي فروع المعجزات- فلا بد أن يعطيهم من العبارات ما يعجز عن فهمه فحول العلماء".[154]

ثانيهما: تعد هذه الكشوفات عند الصوفية من الأسرار، والأصل فيها عندهم الكتمان، لأن أسرار الملك لا يطلع عليها إلا الأمين، لذلك اعتبروا كشفها لغير أهلها إضاعة لها، قال الشيخ عبد الجليل القصري: "لأجل هذا كانت غيرة أهل الكمال وبخلهم بالأسرار لئلا تظهر للأجانب لا على الأهل لها والأقارب"،[155] وما كان منهم هذا الكتمان والبخل إلا صيانة لتلك الأسرار والكشوفات التي "لا تحتملها عقول أكثر الخلق".[156]

وابن العربي الحاتمي ليس من الصوفية الذين كتموا كل معارفهم وضنوا بها على الغير وصانوا منطقهم ولسانهم عنها، بل عمل على نشر جزء غير يسير منها والبوح به نثرا ونظما، فلم تشذ عباراته عن أسلوب القوم مما جعل أغلبها يتسم بالغموض، فانبرى كثير من العلماء لشرح ألفاظها وتوضيح دلالاتها قصد تقريبها إلى الأذهان، بيد أن مغاليقها لم تفتح على أفهام كثير من العلماء ولم يتم استيعابها وإدراك معانيها لإلغازها وإيغالها في التعقيد، فانبرى كثير منهم؛ بباعث الدفاع عن الدين والذب عنه؛ للرد عليه وتفنيد أقواله، بل وتجريحه وتبديعه والتشنيع عليه والطعن في عقيدته، مما ترتب عن ذلك تعرضه لابتلاءات عديدة ومحن شديدة، أشدها ما وقع له مع أهل مصر الذين عملوا على إراقة دمه كما وقع للحلاج وأمثاله، فتخلص منهم بشفاعة الشيخ أبي الحسن علي بن أبي نصر فتح بن عبد الله البجائي رحمه الله.[157]

ولم تتوقف محن ابن العربي الحاتمي عند هذا الحد، بل تجاوزتها إلى محن عديدة تعرض لها فكره بعد وفاته، لدرجة أن كثيرا من العلماء كانوا لا يستطيعون الإعلان والمجاهرة بتدريس كتبه، بل يلجئون إلى التخفي والإسرار، خوفا من البطش أو التجريح، من ذلك ما ذكره السخاوي في ترجمة شيخه الشمس الشرواني (ت873هـ) أنه "انتمى لنصر الله الروياني وسكن معه بالمنصورية وقرأ عليه الفصوص لابن العربي خفية، ثم أقرأه كذلك لبعض من يثق بكتمانه وكان يحض على إخفائه"،[158] والسبب في

هذا التخفي والكتمان راجع إلى أن تدريس كتب ابن العربي صار معدودا من التهم التي يجرّح بها الإنسان عند بعض العلماء، من ذلك ما قاله العيني في حق نصر الله بن عبد الرحمن الروياني (ت833هـ) شيخ الشمس الشرواني المذكور آنفا: "وكان يتهم بالاشتغال بكتاب الفصوص ونحوه".[159]

ولم ينحصر العداء لعلم ابن العربي وكتبه عند هذا الحد، بل بلغ أعداؤه في الإسفاف دركات لم تخطر على بال، لدرجة أن البعض لم يكتف بالحط على ابن العربي والمبالغة في ذلك، ولم يناقش أفكاره وآراءه، بل عمل على إحراق كتبه وربط بعضها في ذنب كلب،[160] تعبيرا منه على الإهانة التي يتعين على المرء أن يعامل بها ابن العربي ومؤلفاته.

وابن العربي ليس بدعا في تعرضه لهذه المحن والشدائد، بل تعرض لها غيره -من قبله ومن بعده- ممن سلك مسالكه، فأحرقت كتبهم واتهموا بالكفر والزندقة وعُذبوا وضربوا إلى غير ذلك من الإذايات والابتلاءات، ولنا أن نطلع على سِير أبي يزيد البسطامي وذي النون المصري والتستري وأبي سعيد الخراز والإمام الجنيد والشبلي وأبي مدين وابن عجيبة وغيرهم كثير، إذ ما منهم أحد إلا أوذي وعذب أو اتُّهِم بالزندقة أو قيل بكفره أو أدخل المارستان أو أخرج من بلده أو غير ذلك من الإذايات والفظاعات.

خاتمة:

قد لا أكون في حاجة إلى خاتمة أضمنها نتائج البحث وخلاصاته كما جرت العادة بذلك، لأنه في غاية الإيجاز، لكني أود التركيز على نقاط أخالها أساسية في هذا المقام:

أولاها: لعل الباحثين في التراث يدركون وعثاء الخوض في ثناياه وصعوباته، ووعورة كشف حقائقه وخبايا أسراره، ومما لا يجادل فيه اثنان أن لكل علم مصطلحاته ومصنفاته وأعلامه، ولا يمكن نقل دقائقه إلا عن أهله وأربابه، وعليه، فلا يمكن نقل المعارف الكلامية عن النحاة، أو تلقي الصناعة الحديثية عن الفقهاء، بل في الفن الواحد كالفقه الإسلامي مثلا، يستحسن نقل أقوال أئمة المذهب عن علمائه المتخصصين في أصوله وفروعه، وإذا حاد الباحث عن هذا المنهج وعدل عنه، فإنه غالبا ما يقع في الخطأ والزلل، ومثال ذلك ما حكاه الإمام الجويني -عن نبوغه وتفوقه- أن الإمام مالكا لا يقول بزكاة التجارة،[161] وهذا العزو انفرد به الجويني عن الإمام مالك، وهو وهم محض، وخطأ صرف، والعمدة ما نقله المالكية عن إمامهم، وهو القول بوجوب زكاة التجارة وفاقا للجمهور، وللجويني أوهام أخرى في نقوله عن الإمام مالك نبه إلى بعضها أحمد الريسوني حفظه الله،[162] لذا لا يجوز تبنيها والاعتماد عليها.

ونظير ذلك مسألة الحلول والاتحاد التي اتهم بها ابن العربي الحاتمي، فإنها لم تصدر إلا عن ابن تيمية وغيره ممن اشتهر بمخالفة الصوفية والتنقيص من

ابن العربي ونظرائه، ولا ورود لها البتة في كتب أو مصنفات علماء الصوفية،[163] وحسب المرء أن يطلع عليها ليلمس براءة ابن العربي من هذه المقولة وسلامة عقيدته منها، وقد اعتمدت عليها لإبراز ذلك في مباحث هذه الرسالة، وهذه مسألة منهجية لا ينبغي إغفالها، وقديما قيل: "أهل مكة أدرى بشعابها".

ثانيتها: عدم التسرع في مجال البحث والمعرفة، خصوصا إذا كان الأمر متعلقا بإصدار الأحكام العقدية من قبيل التكفير والتبديع وغيرهما، لأن أمرها خطر للغاية، فتكفير الآخر يستبطن إقصاء ونفيا له واغتيالا، وادعاء لامتلاك الأنا للحقيقة المطلقة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، وكأننا لا ننتمي إلى أمة أبدع أعلامها ورموزها قواعد خلاقة لتنظيم الاختلاف على مستوى التنظير والتطبيق، حيث نأينا بأنفسنا عن القواعد الذهبية الناصعة من قبيل "كل منا يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر"، و"رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري صواب يحتمل الخطأ".

ومسألة التكفير ما فتئت تعاني منها الأمة إلى يومنا هذا، ولا زال يصطلي بنارها العلماء والمثقفون قبل غيرهم، وأريقت بسبب التسيب فيها وعدم التقيد بضوابطها الدماء وقطعت الأشلاء، وأغلب ذلك كان مستندا على فتاوى تمتح محتوياتها ومضامينها من مناهج الغلاة والمتعصبين المستعدين لتكفير وتبديع كثير من الفضلاء من الأشاعرة أو الصوفية أو غيرهم، لذا يمكن اعتبار آراء الإمام الذهبي المعتدل في ابن العربي أو تراجع الإمام الشوكاني عما صدر عنه [في عنفوان الشباب] من تكفير له أيضا، هدية لأهل الفكر المنحرف، نتغيا من خلال تقديمهما في ثنايا هذا البحث حث المتسرعين من الباحثين وأهل العلم على التمهل والتثبت وتجنب التكفير والتفسيق والابتعاد عنهما ما وسعهم الأمر، وأن يستحضروا قول رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا».[164]

أما السب وإيراد أقذع الكلام وأفحشه فيجب تجنبه وصون المنطق والكلام عنه عند العوام بله العلماء أهل الفكر والنظر، وإذا ما توسل به العالم في مواجهة خصومه والمختلفين معه في الرأي والمذهب فتلك آفة عظمى تهوي بالعلم والمعرفة إلى دركات من السفالة، ولعل عبارات البقاعي -غفر الله له- التي أوردنا نتفاً منها في هذا البحث تنتقص من قدره، وتزري من قيمته، أكثر من انتقاصها من مكانة ابن العربي الحاتمي، وما صدر هذا من البقاعي وغيره ممن يسلك هذا المسلك إلا خضوعا لفورة مذهبية، وتعصبا لرأي، وغفلة عارضة عن قيم الإسلام التي تنص على تجريم سب المسلم وتقرنه بالقتال والكفر، «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»،[165] ولو استحضر كثير من علمائنا رحمهم الله وغفر لهم هذا الحديث وأمثاله أثناء الرد على مخالفيهم وخصومهم لما سقطوا في مثل هذه المنزلقات المنهجية والمهاوي الخلقية، وهو ما يجب التنبه له من لدن العلماء والباحثين المعاصرين قصد الترفع والتعالي عنه، ولو شئنا أن نجمع شتائم بعض العلماء المعاصرين وأن نعمل على ترتيبها وتبويبها لاحتجنا إلى تأليف خاص، وهذا لا يليق بحملة العلم الشرعي الذين يتعين عليهم

أن يتحلوا بدرجات عليا من عفة اللسان أثناء الرد والمناظرة، وأن يستبدلوا قوة الدليل وسطوع البرهان ببذيء الكلام.

ثالثتها: اشتهر ابن العربي الحاتمي بتصوفه، واهتم بعض الباحثين بفقهه فقام بجرد آرائه واستنباطاته الفقهية، لكني لم أقف على بحث خاص بجهوده الحديثية، وهو ما عملت على إبراز وتجلية جزء يسير منه من خلال بعض مباحث هذه الرسالة، حيث ذكرت شيوخه وأسانيده ومصنفاته في علم الحديث، ليتبين أنه من محدثي عصره ومصره.

وإذا كان ابن العربي محدثا لزم أن يكون من أبعد الناس عن الوقوع في البدع بله الكفر والزندقة حسبما اتهمه من لم يفهم دقائق كلماته وغوامض عباراته، وذلك لما عرف عن المحدثين واشتهر عنهم أنهم أكثر الناس ارتباطا بالنصوص، وأشدهم تشبثا بتعاليم الدين، وأحرص الناس على الوقوف عند حدود الشريعة وأحكامها، وهم عبر التاريخ ورثة الرسول ﷺ، وحماة الدين وأمناء الملة وأصحاب الحق، قال هارون الرشيد: "طلبت أربعة فوجدتها في أربعة: طلبت الكفر فوجدته في الجهمية، وطلبت الكلام والشغب فوجدته في المعتزلة، وطلبت الكذب فوجدته عند الرافضة، وطلبت الحق فوجدته مع أصحاب الحديث".

اللهم اجعلنا من أهل الحق ومن المتشبثين بالحق وممن تنالهم شفاعة رسول الحق يوم العرض على الحق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله، والحمد لله رب العالمين ■

الهوامش:

1 – قال في تاج العروس 3/ 355 ما نصه: "غير أني رأيت في جزء من أجزاء الحديث على هامشه طباق فيه سماع لابن عربي بخطه، وقد ذكر فيه آخر السماع: وكتبه محمد بن علي بن محمد بن محمد بن العربي الطائي، هكذا بالألف واللام، وكذا في نسخ من فتوحاته على ما نقله شيخنا".
2 – ذكر في الطبقات الكبرى (1/ 188) أنه رأى اسمه معرفا بخطه في كتاب نسب الخرقة.
3 – قال صاحب نفح الطيب (2/ 175): "وكان في المغرب يعرف بابن العربي بالألف واللام، واصطلح أهل المشرق على ذكره بغير ألف ولام فرقا بينه وبين القاضي أبي بكر بن العربي".
4 – قال الحافظ أحمد بن الصديق: "والسبب في ذلك أنه لما سكن قونية من بلاد العجم، ومن لغة العجم أنهم يحذفون أداة التعريف من المعرف ويزيدونها في غيره، فيقولون: جئت من مدينة منورة وسافرت إلى مكة". الجواب المفيد: 49.
5 – ابن تيمية، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، 44.
6 – المصدر السابق، 39.
7 – نفسه، 47.
8 – البقاعي، نظم الدرر، 20/ 452.
9 – المصدر السابق، 20/ 178.
10 – نفسه، 17/ 20.
11 – نفسه، 19/ 240.
12 – نفسه، 17/ 20.
13 – الذهبي، سير أعلام النبلاء، 23/ 49- تاريخ الإسلام، 381.
14 – الذهبي، ميزان الاعتدال، 6/ 270.
15 – الذهبي، سير أعلام النبلاء، 23/ 48. وقال أيضا في الصفحة الموالية: "ولا ريب أن كثيرا من عباراته له تأويل إلا كتاب الفصوص".
16 – الذهبي، تاريخ الإسلام، 381.
17 – المصدر السابق، 380.
18 – الذهبي، سير أعلام النبلاء، 23/ 49.
19 – الذهبي، ميزان الاعتدال، 6/ 270.
20 – الدمياطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، 28. ترجمة: 21. ونقل الصفدي عن ابن النجار قوله عن ابن العربي: اجتمعت به بدمشق في رحلتي إليها وكتبت عنه من شعره ونعم الشيخ هو". الوافي بالوفيات، 4/ 178.
21 – المنذري، التكملة لوفيات النقلة، ترجمة رقم 2972.
22 – الذهبي، تاريخ الإسلام، 375.
23 – ابن حجر، لسان الميزان، 7/ 396 نقلا عن ذيل المرآة للقطب اليونيني.
24 – المصدر السابق، 7/ 393. وجدت في الطبعة المحققة بإشراف محمد عبد الرحمن المرعشلي (6/ 400): "وقد اعتد بالمحيي بن عربي...، وما رأيت في كلامهم تعديا على الطعن كأنهم ما عرفوها"، ولعلها تصحيفات.

25 – ابن العماد، شذرات الذهب، 7/ 525.
26 – الغبريني، عنوان الدراية، 156.
27 – الصفدي، الوافي بالوفيات، 4/ 177.
28 – المصدر السابق، 4/ 174.
29 – الفيروزآبادي، الاغتباط بمعالجة ابن الخياط، 193.
30 – المصدر السابق، 194.
31 – السخاوي، الضوء اللامع، 3/ 236.
32 – المقري، أزهار الرياض، 3/ 55.
33 – ابن عابدين، حاشية رد المحتار، 6/ 369.
34 – المصدر السابق، 3/ 446.
35 – ابن عبد الباقي الحنبلي، مشيخة أبي المواهب الحنبلي، 56.
36 – المصدر السابق، 106.
37 – المنذري، التكملة لوفيات النقلة، ترجمة 2972.
38 – ابن العماد، شذرات الذهب، 7/ 334.
39 – العجلوني، كشف الخفاء، 1/ 10.
40 – المناوي، فيض القدير، 3/ 449.
41 – محمد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة، 60.
42 – قال الشيخ عبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس أثناء حديثه عن إجازة ابن العربي للملك المظفر: "وبوقوفك على الإجازة المذكورة تعرف مقدار اهتمام كبار العارفين بالرواية واهتبالهم بتعمير أسواقها ودورانهم على رجالها وأئمة أدوارها". 1/ 317.
43 – عبد الله التليدي، المطرب، 119.
44 – وفيها: "ولا يمنعنك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهُديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل".
45 – الشوكاني، البدر الطالع، 2/ 34 – 39.
46 – سورة الحجرات، آية 2.
47 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 1/ 668.
48 – المصدر السابق، 1/ 668.
49 – ابن العربي، رسالة روح القدس في محاسبة النفس، 27.
50 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 8/ 396.
51 – المصدر السابق، 5/ 184.
52 – ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، 2/ 84.
53 – المصدر السابق، 5/ 289.
54 – نفسه، 8/ 188.
55 – الضمير يعود على العبد المذكور في حديث "أما علمت أن عبدي فلانا مرض؟ فلو عدته لوجدتني عنده...، أما علمت أن عبدي فلانا جائع؟ فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي".
56 – ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، 2/ 237 – 238.
57 – المصدر السابق، 2/ 240.
58 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 8/ 159.
59 – كان الإمام الذهبي أكثر اعتدالا من شيخه ابن تيمية في الرجلين معا؛ أقصد الحاتمي والهروي؛ فقال في ترجمة الأخير من سير أعلام النبلاء، 18/ 510: "كلا، بل هو رجل أثري، لهج بإثبات نصوص الصفات، منافر للكلام وأهله جدا، وفي منازله إشارات إلى المحو والفناء، وإنما مراده بذلك الفناء هو الغيبة عن شهود السوى، ولم يرد محو السوى في الخارج، وياليته لا صنف ذلك".
60 – قال ابن تيمية: "ثم إنك تجد كثيرا من الشيوخ إنما ينتهي إلى ذلك الجمع؛ وهو توحيد الربوبية والفناء فيه؛ كما في كلام صاحب منازل السائرين مع جلالة قدره...". مجموعة الفتاوى، 10/ 283.
61 – هو القائل:
أنا حنبلي ما حييت وإن أمت *** فوصيتي ذاكم إلى إخواني.
62 – وصفه الحافظ ابن حجر بقوله: "هو من المبالغين في الإثبات حتى طعن فيه بعضهم بسبب ذلك". فتح الباري، 13/ 468.
63 – ابن العماد، شذرات الذهب، 9/ 510.
64 – ابن حجر، الفتاوى الحديثية، 40 المطبوع بهامشه كتاب الدرر المنتثرة للحافظ السيوطي.
65 – الذهبي، تاريخ الإسلام، 380.
66 – ابن العربي، الدرة البيضاء، 48.
67 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 1/ 596. وقدم العالم من مقولات الفلاسفة التي كفرهم من أجلها الإمام الغزالي، وقد تولى تلميذ تلميذه الإمام الشيخ عبد الجليل القصري المغربي (ت608هـ) مناقشة الفلاسفة في هذه المسألة وأطال النفس فيها ضمن كتابه المتع شعب الإيمان (ص: 64 وما بعدها)، والقصري أحد شيوخ ابن العربي الحاتمي الذي شد الرحال للقاء به في قصر كتامة من حواضر شمال المغرب الأقصى (ابن العربي، مختصر الدرة الفاخرة، 92).
68 – قال الإمام الشعراني: "وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام شيخ الإسلام بمصر المحروسة يحط عليه كثيرا، فلما صحب الشيخ أبا الحسن الشاذلي رضي الله عنه وعرف أحوال القوم صار يترجم بالولاية والعرفان والقطبية". الطبقات الكبرى، 1/ 188.
69 – الفيروزآبادي، الاغتباط بمعالجة ابن الخياط، 177 و191.
70 – قصرت مدارك الفقهاء عن إدراك معاني ودلالات كثير من مقولات الصوفية فأكثروا من انتقادهم بل تفسيقهم أو تكفيرهم، وهذا النفور تقبله كثير من رموز التصوف وشيوخه لعدة اعتبارات، منها أنهم مروا من تجربة أولئك الفقهاء وانتقدوا التصوف وأهله مثل انتقادهم، يقول مولاي العربي الدرقاوي مخاطبا الفقهاء ضمن رسائله (ص: 62): "وقد كنا فقهاء كما أنتم وأقبح منكم، إذ كنا نستقبح أحوال الناس ونستحسن أحوال أنفسنا، وكان مثلنا عدد كثير من الناس؛ كالشيخ الجليل ولي الله عز الدين بن عبد السلام، والشيخ الجليل ولي الله سيدي الغزالي، والشيخ الجليل ولي الله تاج الدين بن عطاء الله، والشيخ الجليل ولي الله تعالى سيدي

أبي الحسن الشاذلي ونظرائهم رضي الله عنهم؛ فلما فتح الله بصائرهم ونور سرائرهم وأزال حجاب الوهم عنهم، بحثوا إذ ذاك على القبح فلم يجدوا له خبرا"، وتمثل في رده على الفقهاء بقول أبي الحسن الخروبي:
قل للذين رأوا ما ينكرون فينا * لصفاء شربنا رأوا وجوههم فينا
71 – ابن العربي الحاتمي، عقيدة أهل الإسلام، 47.
72 – المصدر السابق، 48.
73 – نفسه، 52.
74 – نفسه، 48.
75 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 8/ 159.
76 – المصدر السابق، 8/ 171.
77 – سورة الأحزاب، آية 4.
78 – أحمد بن الصديق، الجواب المفيد للسائل المستفيد، 97.
79 – ابن عجيبة، البحر المديد، 2/ 158.
80 – سورة النساء، آية 28.
81 – مولاي العربي الدرقاوي، بشور الهدية، 80.
82 – محمد بن عبد الكبير الكتاني، خبيئة الكون، 469.
83 – أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، 4/ 241.
84 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 2/ 223.
85 – الصفدي، الوافي بالوفيات، 4/ 173. وفي فوات الوفيات للكتبي، 3/ 436: "كان ظاهري المذهب في العبارات". بالراء بدل الدال، وهو تصحيف.
86 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 4/ 273.
87 – ابن العماد، شذرات الذهب، 7/ 346.
88 – المصدر السابق، 7/ 346.
89 – قال ابن العماد في ترجمة يعقوب المنصور الموحدي: "وكان قد عزم على علماء زمانه أن لا يقلدوا أحدا من الأئمة الماضين، بل تكون أحكامهم بما ينتهي إليه اجتهادهم. قال ابن خلكان: أدركنا جماعة منهم على هذا النهج مثل أبي الخطاب بن دحية وأخيه أبي عمر ومحيي الدين بن العربي الطائي". شذرات الذهب، 6/ 526.
90 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 3/ 290.
91 – المصدر السابق، 3/ 295.
92 – ابن حزم، الأحكام، 3/ 149.
93 – المصدر السابق، 1/ 130.
94 – نفسه، 89/ 1. و 7/ 55.
95 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 3/ 295.
96 – المصدر السابق، 3/ 292.
97 – نفسه، 2/ 176.
98 – نفسه، 2/ 176.
99 – نفسه، 3/ 292.
100 – نفسه، 4/ 521.
101 – نفسه، 3/ 295.
102 – نفسه، 6/ 80.
103 – نفسه، 1/ 807.
104 – نفسه، 7/ 121.
105 – نفسه، 3/ 261. ما يهمني في هذا المقام هو خاتمة النص التي تبين سبب إعراض ابن العربي عن القياس، أما ما نسبه إلى الفقهاء من إطلاق وصف الأموات على الشهداء فغير صحيح، لأن القياس لا يكون إلا إذا عُدم النص، أما هنا فالنص واضح في أن الشهداء أحياء يرزقون، نعم، أطلق على الشهداء لفظ الموتى في بعض المباحث الفقهية اضطرارا، مثل اشتراط موت الموروث في الإرث، فإنه يشترط تحقق الموت لتوزيع التركة في الشهيد وفي غيره، ويعسر التعبير بغير الموت في هذا المقام، لأن الأحياء لا توزع ممتلكاتهم ولا يورثون.
106 – نفسه، 6/ 78.
107 – الشاطبي، الموافقات، 2/ 6.
108 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 7/ 495.
109 – سورة الأعراف، آية 204.
110 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 2/ 236.
111 – المصدر السابق، 2/ 237.
112 – نفسه، 2/ 218.
113 – نفسه، 2/ 672.
114 – مثل: "الباب التاسع والستون في معرفة أسرار الصلاة وعمومها".
115 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 2/ 568.
116 – المصدر السابق، 8/ 194.
117 – نفسه، 8/ 329.
118 – قال ابن العربي الحاتمي: "... ويرد الأحاديث النبوية ويقول لو أن هذا الحديث يكون صحيحا، وإن كان صحيحا يقول لو لم يكن له خبر آخر يعارضه وهو ناسخ له لقال به الشافعي إن كان هذا الفقيه شافعيا، أو لقال به أبو حنيفة إن كان الرجل حنفيا، وهكذا أقوال أتباع هؤلاء الأئمة كلهم". الفتوحات المكية، 5/ 132.
119 – المصدر السابق، 5/ 133، وابن العربي حين يقرر هذا نجده متقاربا مع دعوة الدولة الموحدية التي كان معاصرا لها، فهي حاربت الفقه العاري عن الدليل، وأحرقت الكثير من مصنفاته التي حظيت بالذيوع والانتشار في عهد المرابطين، ودعت إلى الاجتهاد والاستنباط من الكتاب والسنة، وطرح أقوال الفقهاء التي لا يوجد لها دليل منها.
120 – قال الغبريني: "ومنهم الشيخ الفقيه الجليل الحافظ المتصوف المحقق أبو عبد الله محمد بن علي الطائي". عنوان الدراية: 156.
121 – الذهبي، ميزان الاعتدال، 6/ 270.
122 – ابن حجر، لسان الميزان، 7/ 392.
123 – اعتمدنا في ذلك على نص إجازته الشهيرة التي أجاز بها الملك المظفر بهاء الدين غازي بن الملك العادل الأيوبي، وهي مدرجة ضمن ترجمة ابن العربي في جامع كرامات الأولياء، 1/ 202، ط1، 1381 – 1962.
124 – هو كتاب: تمجيد الله تعالى وتعظيمه.
125 – قال الشيخ المسند عبد الحي الكتاني: "وقد ذكر الحاتمي

كثيرا من أسانيده في كتب السنة والتواريخ والأنساب والأدب صدر كتاب المسامرات له؛ وهو كتاب لا شك في نسبته له؛ لأني رأيت نسخة منه بتونس عليها خطه الذي أعرفه يقينا". فهرس الفهارس، 1/ 318.

126 – ذكره ابن العربي بهذا اللفظ: "كتاب المسند للأزرقي في مكة".

127 – للتعرف على أسانيده إلى المصنفات المشهورة نحيل إلى مقدمة كتابه محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار، ص: 13.

128 – وهو خامس كتاب ذكره في إجازته للملك المظفر، وأورده حاجي خليفة بعنوان: المعلى في مختصر المحلى، ثم قال عنه: "وهو من أحسن المختصرات مع الإحاطة على مذاهب السلف". كشف الظنون، 2/ 1617؛ وهذا الكلام ليس دليلا على أن خليفة اطلع على هذا المختصر، إذ من المحتمل أن يكون ناقلا هذا الوصف عن غيره، ولو اطلع عليه لبين مكان وجوده، ولوصف حالته من حيث جودة الخط أو دقته أو غير ذلك مما يعتني به عموم المفهرسين.

ولسنا نتغيى من إيراد هذه الملاحظة إنكار نسبة اختصار المحلى إلى ابن العربي الحاتمي أو التشكيك في ذلك، بقدر ما تجعلنا ننبه إلى بعض الأوهام الواردة في كشف الظنون والتي سبق أن نبه عليها الشيخ محمد المنتصر الكتاني في كتابه معجم فقه ابن حزم الظاهري، (1/ 17)، وقبل إيراد ملاحظات الكتاني ننبه إلى أن مترجمي ابن العربي ذكروا اختصاره للمحلى أثناء سردهم لمؤلفاته، لكن لم أقف على من ذكر عنوان هذا المختصر باللفظ المذكور في كشف الظنون.

نعم، ذكر الفيروزآبادي في الاغتباط أن لابن العربي المعلى على المحلى، ونسبه إليه في أكثر من موضع، مع وصفه والإحالة إليه، مما يدل على وقوفه عليه واطلاعه على محتواه، من ذلك قوله في: ص: 162: "وهو كتاب في الفقه المجرد، مختصر كتاب الإمام أبي محمد ابن حزم، وهو من أحسن كتب الفقه المجرد، بديع، أظن أنه لم يصنف مثله في حسن الاختصار مع الإحاطة على مذاهب السلف والخلف من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين وتبع أتباع التابعين إلى زمانه"، وقال في: ص: 182 أثناء حديثه عن مكث الجنب والحائض في المسجد: "وذكر الشيخ محيي الدين في المعلى جماعة ممن وافق المذكورين من التابعين والفقهاء لم تحضرني الآن أسماؤهم".

أما أوهام حاجي خليفة فهي:

نسبة ابن العربي الحاتمي إلى المذهب المالكي، وتعقبه الكتاني ونسبه إلى الظاهرية، أما المالكي فهو القاضي أبو بكر المعافري.

تحديد تاريخ وفاة ابن العربي في 546هـ، والصواب 638هـ حسب تعقب الكتاني.

تسمية الكتاب بـ: المعلى في اختصار المحلى، وذكر الكتاني أن الصواب هو المعلى في الرد على المحلى، وهو في الرد كما هو جلي واضح لا في الاختصار، وهو لشيخ المالكية ابن زرقون الأندلسي (502 – 586).

ولنا على التنبيهات والتعقبات الكتانية مؤاخذتين:

الأولى: نسب الشيخ الكتاني ابنَ العربي إلى الظاهرية، وهو ما رجحنا خلافه في مبحث سابق.

الثانية: نسب الشيخ الكتاني كتاب المعلى إلى ابن زرقون المتوفى سنة 586هـ، ووجدته في 1/ 55 من معجمه ينسبه إلى ابن زرقون المتوفى 621هـ، وهو الصواب، واسمه محمد بن سعيد الأنصاري الإشبيلي المكنى بأبي الحسن، أما المتوفى سنة 586 هـ فهو محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد المكنى بأبي عبد الله، سمع من القاضي عياض واختص به ولازمه كثيرا، ومن مؤلفاته كتاب الأنوار، جمع فيه بين المنتقى والاستذكار، ولابني زرقون ترجمتان متتاليتان في الديباج، ولعل هذا هو سبب الوهم الذي وقع للشيخ الكتاني رحمه الله ولغيره من الباحثين.

أما عنوان الكتاب فالأقرب إلى الصواب هو المعلى إلى المحلى كما ذكره الفيروزآبادي رحمه الله.

129 – قال عنه الشيخ المحدث عبد الله بن الصديق: "هو على طريقة المنتقى لابن تيمية، وصل فيه إلى كتاب الجمعة". من مقال منشور في مجلة الإسلام القاهرية تحت عنوان حول أولية النور المحمدي (3).

130 – ذكره ابن عبد الملك بعنوان: مشكاة الأنوار، فيما يروى عن الله تعالى من الأخبار، ثم قال عنه: "منه أربعون حديثا مسندة وأتلاها أربعين غير مسندة وعقبها بعشرين حديثا كذلك وختمها بواحد". الذيل والتكملة، 6/ 496.

131 – غير مذكور في إجازته للملك المظفر، لكن ذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين، 2/ 115، ط 1955 باستنبول، وحاجي خليفة الذي قال عنه: "وهو على أبواب كلها في الأحاديث المسندة". كشف الظنون، 1/ 533.

132 – عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس، 1/ 219.

133 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 5/ 94.

134 – حكى ابن عبد البر (ت463هـ) عن علماء الأندلس في عهده أنهم "طرحوا علم السنن والآثار وزهدوا فيهما وأضربوا عنهما...، بل عولوا على حفظ ما دون لهم من الرأي والاستحسان الذي كان عند العلماء آخر العلم والبيان". جامع بيان العلم وفضله، 2/ 1135، وبعد عهد ابن عبد البر وصف المراكشي الحالة العلمية العامة في عهد علي بن يوسف بن تاشفين (ت537هـ) بقوله: "ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عِلم علم الفروع؛ أعني فروع مذهب مالك؛ فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب، وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ، فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بها كل الاعتناء". المعجب، 123. وإذا كان هذا حال العلماء مع الحديث النبوي قبيل عهد ابن العربي الحاتمي، فإن عهده لم يكن أحسن حالا من سابقه، يصف لنا ذلك بجلاء ووضوح الإمام الذهبي حين قال: "وقد قل من يعتني بالآثار ومعرفتها في هذا الوقت في مشارق الأرض ومغاربها على رأس السبع مائة، أما المشرق وأقاليمه فغلق الباب وانقطع الخطاب والله المستعان، وأما المغرب وما بقي من جزيرة الأندلس فيندر من يعتني بالرواية كما ينبغي فضلا

عن الدراية". تذكرة الحفاظ، 4/ 1485.
وهذه النقول وإن كانت تتضمن بعض المبالغات والتعميمات، لكنها تعكس بجلاء ملمحا أساسيا من ملامح الحركة العلمية في عهد ابن العربي الحاتمي وقبله بيسير.
135 – ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، 6/ 496.
136 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 5/ 131.
137 – المصدر السابق، 8/ 319.
138 – نفسه، 8/ 374.
139 – نفسه، 8/ 245. ويقول في موضع آخر: "فما ثم حقيقة تخالف شريعة، لأن الشريعة من جملة الحقائق". 4/ 360.
140 – نفسه، 4/ 361.
141 – في الكتاب المطبوع: أو تحديد، وما أثبته أرجح.
142 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 2/ 54.
143 – سورة البقرة، آية 282.
144 – المصدر السابق، 3/ 152.
145 – الغزالي، المنقذ من الضلال، 63.
146 – ابن عجيبة، إيقاظ الهمم، 71.
147 – سورة العنكبوت، آية 43. سورة الحشر، آية 21.
148 – ابن العربي، الفتوحات المكية، 1/ 455.
149 – المصدر السابق، 1/ 427.
150 – نفسه، 1/ 427.
151 – نفسه، 1/ 455.
152 – نفسه، 4/ 217.
153 – أحمد بن الصديق، الجواب المفيد، 95.
154 – جعفر الكتاني، جواب عن مقالات الشيخ مظهر النقشبندي، 192.
155 – القصري، شعب الإيمان، 241.
156 – المصدر السابق، 240.
157 – الغبريني، عنوان الدراية، 158.
158 – السخاوي، الضوء اللامع، 10/ 48.
159 – المصدر السابق، 10/ 199.
160 – نفسه، 3/ 31.
161 – قال الإمام الجويني: "وذهب أصحاب الظاهر إلى نفي زكاة التجارة، وعزي هذا إلى مالك". نهاية المطلب، 3/ 293.
162 – أحمد الريسوني، من أعلام الفكر المقاصدي، 28 وما بعدها.
163 – من أمثال الشيخ سيدي أحمد بن عجيبة، وسيدي محمد بن عبد الكبير الكتاني الشهيد، والحافظ أحمد بن الصديق الغماري.
164 – متفق عليه.
165 – متفق عليه.

المراجع المعتمدة في البحث:

- البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت885هـ): نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- التليدي، عبد الله بن عبد القادر: المطرب بمشاهير أولياء المغرب. دار الأمان، الرباط، ط3، د.ت.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد الحراني (ت728 هـ): الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان. دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- مجموعة الفتاوى. مطبوع بعناية عامر الجزار وأنور الباز.
- الجويني، إمام الحرمين عبد الملك (ت 478هـ): نهاية المطلب في دراية المذهب. تحقيق: عبد العظيم الديب. دار المنهاج، جدة، ط1. 1428هـ/ 2007م.
- ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني (ت852 هـ): فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية.
- لسان الميزان. طبع بعناية: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1. 1423 – 2002.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت 456 هـ): الإحكام في أصول الأحكام. د.ط، د.ت.
- الحنبلي، محمد بن عبد الباقي الدمشقي (ت1126 هـ): مشيخة أبي المواهب الحنبلي. تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر المعاصر، لبنان، ودار الفكر، سورية. ط1. 1410 – 1990.
- خليفة، حاجي (ت 1068 هـ): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الدرقاوي، أبو عبد الله محمد العربي (ت1239 هـ): بشور الهدية في مذهب الصوفية المعروف برسائل مولاي العربي الدرقاوي. دار الرشاد الحديثة، المغرب، ط1. 1424 – 2004.
- ابن الدمياطي، أحمد بن أيبك (ت749 هـ): المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار. تحقيق وتعليق: قيصر أبو فرح، دار الكتاب العربي.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت 748 هـ): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. المجلد الخاص بحوادث (631هـ–640هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط1. 1418 – 1998.
- تذكرة الحفاظ. دار الكتب العلمية، بيروت.
- سير أعلام النبلاء. تحقيق: جماعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، ط11. 1985–1422.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. 1416 – 1995.
- الريسوني، أحمد: من أعلام الفكر المقاصدي. دار الهادي، ط1. 1424هـ/ 2003م.
- الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسني: تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، الكويت. 1386 – 1967.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم اللخمي الغرناطي (ت790

هـ): الموافقات في أصول الشريعة. مع شرح عبد الله دراز، دار المعرفة، د.ت.
- الشعراني، عبد الوهاب بن أحمد (ت973هـ): الطبقات الكبرى أو لواقح الأنوار في طبقات الأخيار. دار الفكر، (د.ت).
- الشوكاني، محمد بن علي (ت 1250هـ): البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. مطبعة السعادة، القاهرة، ط1. 1348هـ.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: الوافي بالوفيات، طبع باعتناء س. ديد رينغ، ط2. 1411 – 1991.
- ابن عابدين، محمد أمين: رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. دار عالم الكتب، الرياض، –1423 2003.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف (ت463 هـ): جامع بيان العلم وفضله. تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.
- ابن عجيبة، أبو العباس أحمد الحسني (ت1224هـ): إيقاظ الهمم في شرح الحكم. تقديم ومراجعة: محمد أحمد حسب الله، دار المعارف، القاهرة.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد. تحقيق: عمر أحمد الراوي، دار الكتب العلمية، ط3، 2010.
- ابن العربي، محيي الدين محمد بن علي (ت638 هـ): الدرة البيضاء. تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1. –1413 1993.
- رسالة روح القدس في محاسبة النفس. مطبوعة مع شرح محمود محمود الغراب، ط2. 1414 – 1994.
- الفتوحات المكية. طبع بإشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، 1414هـ/ 1994م.
- عقيدة أهل الإسلام. مطبوع مع الدرة البيضاء.
- مختصر الدرة الفاخرة فيمن انتفعت به في طريق الآخرة. تحقيق: محمد أديب الجادر، دار الفتح للدراسات والنشر، الأردن، ط1. 1427 – 2006.
- العجلوني، إسماعيل بن محمد (ت1162 هـ): كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1351هـ.
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1. 1406 – 1986.
- الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية. تحقيق: عادل نويهض، نشر لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط1، 1969.
- الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد (ت505 هـ): إحياء علوم الدين، طبعة أندونيسيا، تقديم: بدوي طبانة.
- المنقذ من الضلال. طبع مع مجموعة رسائل بعناية أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. 1409 – 1988.
- الغماري، أحمد بن محمد بن الصديق: الجواب المفيد للسائل المستفيد. جمع: بدر العمراني، دار الكتب العلمية، بيروت. ط1. –1423 2002.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817 هـ): الاغتباط بمعالجة ابن الخياط. تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1. 1429 – 2008.
- القصري، أبو محمد عبد الجليل الأندلسي (ت608 هـ): شعب الإيمان. تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. 1995–1416.
- الكتاني، جعفر بن إدريس (ت1323 هـ): جواب عن مقالات الشيخ مظهر النقشبندي في بيان إشكالات كلام العارفين وتوجيهها. تحقيق: عدنان زهار، مراجعة: محمد حمزة الكتاني. دار الكتب العلمية، ط1. 2009.
- الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير (ت1382 هـ): فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات. باعتناء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط2. 1402 – 1982.
- الكتاني، محمد بن جعفر (ت1345 هـ): الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- الكتاني، محمد بن عبد الكبير (ت1327 هـ): خبيئة الكون، شرح الصلاة الأنموذجية في المعارف الإلهية والأحمدية. طبع بإشراف: محمد حمزة الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. 2009.
- المراكشي، أبو محمد بن عبد الملك الأنصاري (ت703 هـ): الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. السفر السادس، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، ط1. 1973، بيروت، لبنان.
- المراكشي، أبو محمد عبد الواحد بن علي (ت647 هـ): المعجب في تلخيص أخبار المغرب. طبعة ليدن.
- المقري، أحمد بن محمد التلمساني: أزهار الرياض في أخبار عياض. صندوق إحياء التراث الإسلامي.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.1968–1388.
- المناوي، عبد الرؤوف (ت1031 هـ): فيض القدير شرح الجامع الصغير. دار المعرفة، بيروت، ط2. –1391 1972.
- المنذري، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي: التكملة لوفيات النقلة. تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط2. 1401 – 1981.